مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٣٩

الجمعة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دربيز	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد شوماكر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين

03-31968 (A)
0331968

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى ممثل اليونان للمشاركة في الجلسة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ماغريوتيس (اليونان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد إوانيس ماغريوتيس، نائب وزير الخارجية اليوناني.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد معالي السيد سيزار غارفيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد فوليساني سيدني موفامادي، ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي ووزير الحكم الإقليمي والمحلي لجنوب أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوليساني سيدني موفامادي، ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي ووزير الحكم الإقليمي والمحلي لجنوب أفريقيا، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السفير يان كوبيس، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير يان كوبيس، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه ممثلي المنظمات الإقليمية، وأعضاء مجلس الأمن والوفود الأخرى التي تحضر هذه الجلسة إلى أن معنا في القاعة مجموعة من البرلمانيين المكسيكيين الذين هم أعضاء في أحزاب سياسية مختلفة تشكل الجهاز التشريعي في المكسيك. وهم ممثلون لحزب العمل الوطني، والحزب الدستوري الثوري، وحزب الثورة الديمقراطية، وحزب الخضر والبيئة المكسيكي، وحزب العمل. ويوجد معنا أربعة أعضاء في مجلس الشيوخ المكسيكي: السيدة سيلفيا إيرنانديز، والسيد خيسوس أورتيغا، والسيدة إيزابيل كاستيانوس. وبرفقتنا أيضا سبعة أعضاء في مجلس النواب المكسيكي: السيدة إريكا اليزابث اسبازيا، والسيدة إيلينا الفاريز، والسيد إدي فارون، والسيد خوليو كاستيانوس، والسيد فيليكس كاستيانوس، والسيد فرانسيسكو خافيير سانشيز كامبوزانو، والسيدة ماريا دي لوس أنجلوس سانشيز ليرا.

أود أن أعرب عن تقديري لوجود الوزراء وكبار المسؤولين الذين يحضرون هذه الجلسة بالنيابة عن منظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن تلك المنظمات قد امتازت بمستوى تعاونها العالي مع الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين. فهي، إلى جانب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، واتحاد الدول المستقلة، والجماعة الكاريبية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومجلس أوروبا، ومحفل جزر المحيط الهادئ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمنظمة الفرانكوفونية الدولية وأمانة الكومنولث، تعمل بفعالية مع الأمين العام، السيد كوفي عنان، على وضع إطار أكثر تطورا للتعاون في تلك المجالات. ونحن واثقون من أننا، بفضل الإسهامات التي تقدمها اليوم، سنتخذ خطوة جديدة وهامة تجاه إحلال السلم والأمن الدوليين، وربما افتتاح مرحلة جديدة في العلاقات الدولية.

إن التحديات التي نواجهها حاليا وعزمنا الوطيد على العمل في إطار القانون الدولي وفي إطار النظام المتعدد الأطراف، الذي أقمناه بفضل ذلك المجهود، تُلزمنا بتحديد مسارات العمل التي من شأنها تعزيز فكرة الأمن الجماعي فضلا عن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التسوية السلمية للصراعات. وتلك مسؤولية تاريخية لا مناص منها تقع على

عاتقنا جميعا نحن الذين نطمح إلى بناء بيئة دولية ديمقراطية آمنة ومزدهرة، وخاضعة لحكم القانون، وتعزز المصالح المشتركة.

لهذا السبب، أدعو المشاركين في هذا الاجتماع العلني ليدرسوا، في إطار حوار تفاعلي، وأعيننا مصوبة نحو المستقبل، أهم القضايا إلحاحا لكي نقرر معا الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة والمنظمات الممثلة هنا تحديد مسار عمل قادر على تلبية متطلبات الظروف الحالية.

وحتى ييسر إجراء حوار تفاعلي ندعو الأمين العام وكل ممثل لمنظمة إقليمية إلى الإدلاء ببيانات موجزة تتراوح مدة الواحد منها بين سبع وعشر دقائق. وسيوفر لكل منهم من ثلاث إلى خمس دقائق أخرى للرد على الأسئلة أو التعليقات التي يوجهها أعضاء مجلس الأمن. وستعطى الكلمة لعضوين من أعضاء المجلس لفترة تتراوح بين ثلاث دقائق إلى خمس دقائق لكل منهم للإدلاء بتعليقات أو لطرح أسئلة بعد كل بيان يُدلي به ممثلو المنظمات الإقليمية.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأدعوه إلى إلقاء بيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنه لرائع حقا أن أراكم هنا، السيد الوزير، تترأسون المجلس في هذا الاجتماع.

أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم التي جاءت في أنسب وقت بالترتيب لعقد هذا الاجتماع الهام. من الواضح أننا نمر بمرحلة حاسمة في تطور العلاقات الدولية، ويسرني أن أرى ممثلين لمنظمات إقليمية كثيرة هنا. وهذا يظهر اهتمامنا المشترك بصياغة استراتيجيات مشتركة للتصدي للتحديات التي نواجهها جميعا.

لم يحدث من قبل أن كان الشعور بانعدام الأمن العالمي أكبر مما هو عليه اليوم. وبالمثل، لم يحدث من قبل أبدا أن كانت هناك رغبة بين الشعوب والأمم أكثر جلاء في وضع إطار من السلم والأمن قائم بشكل راسخ على حكم القانون الدولي. وذلك الإطار يجب أن يكون قادرا على الاستجابة السريعة والفعالة لتحديات عالمنا المتغير بسرعة.

إننا نعيش في عالم تتعايش فيه ثروة لا مثيل لها مع حرمان مروع. والعولمة تتيح فرصا للبعض، لكنها تستبعد كثيرين جدا. والتكافل والحدود المفتوحة تربطنا معا بشكل أوثق، بينما التعصب يبعدنا بعضنا عن بعض. والعلم يوفر وعدا لا مثيل له، لكن مرض الإيدز يقتل طفلا كل دقيقة. والتقدم التكنولوجي يمكننا من الاتصال في جزء من الثانية عبر آلاف الأميال، لكنه أعطى الإرهابيين الدوليين الأدوات التي يمكن أن تساعدهم في خططهم لإبادة الآلاف من الناس في نفس الجزء من الثانية.

بوسعي أن أمضي في سرد هذا البيان. لكني لا أنوي ذلك. يجب أن يكون واضحا لنا جميعا أن كثيرا من التحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين تحديات عالمية. من انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ومن التغير المناخي إلى ظهور فيروسات جديدة قاتلة – كلها تتمتع بالقدرة لا على تهديد استقرارنا فقط وإنما بقائنا أيضا.

هذه المسائل ليست جديدة بالنسبة لجدول أعمال الأمم المتحدة. لكنها بالنسبة لكثيرين تعرضت لتركيز دقيق شاق بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والآن تعرضت لتركيز أكبر نتيجة الحرب في العراق، التي لا تزال الشعوب في أنحاء العالم تتابعها وقت حدوثها على شاشات التلفزيون.

مع ذلك، وبالرغم من الإحساس بالضعف وانعدام اليقين الذي يسود الوعي العالمي، تبقى الشعوب والأمم على الأمل في تقوية أسس الاستقرار والاتحاد حول إنسانيتنا المشتركة. وتبحث الشعوب عن مؤسسات وأنظمة للتمسك بالمبادئ المشتركة وضمان حلول متعددة الأطراف. وتتطلع

إلى الأمم المتحدة. وتبحث عن طرق لترجمة المثل المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة، وهي المثل التي أرست المبادئ الأساسية للقانون الدولي. تلك المبادئ هي نتاج تاريخ البشرية الطويل المأساوي في كثير من الأحيان.

لقد بنت منظمتنا - مع كل أوجه عدم كمالها، سواء كانت حقيقية أو متصورة - خبرة فريدة من نوعها في التعامل مع طائفة من الأزمات، بتقديم الغوث الإنساني إلى الملايين من المحتاجين، ومساعدة الشعوب على إعادة بناء بلدالها من أنقاض صراعات مسلحة، وتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون، والمشاركة في الكثير من الأنشطة الأخرى التي أصبح يُنظر إليها كأجزاء أساسية من صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة في كل هذه المساعي، بقدر كبير أو صغير، على شركاء إقليميين - في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتعلمنا معا، خلال سنوات العقود القليلة الماضية المضطربة، قدرا كبيرا عن ضرورة تحويل الإحساس بالأمن الجماعي إلى نظام للأمن الجماعي وذلك بالتحديد هو قصد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوجه اجتماع المجلس اليوم ويهتدي به.

والآن، من الضروري أن نضاعف جهودنا لإيجاد أرضية مشتركة وهدف مشترك مرة أخرى. ومن الضروري التحرك صوب إنشاء شبكة من الآليات الفعالة المعززة بشكل متبادل - إقليمية أو عالمية - تكون مرنة وتستجيب للواقع الذي نعيش فيه اليوم.

الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد اليوم للعمل معكم، أنتم المنظمات الإقليمية، في هذه المهمة الرئيسية. واجتماع اليوم هذا يعد بإعطاء قوة دفع جديدة إلى شراكتنا. ومن أجل شعوب العالم، يجب أن نجعل تلك الشراكة تنجح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد شوماكر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب ترحيبا كبيرا بمبادرة الرئاسة المكسيكية لمناقشة المسائل المتعلقة بالفصل الثامن من الميثاق. وأود أن أذكر الزملاء بأن هذا يتسق مع تقليد المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ١٩٤٥، الذي اضطلعت فيه المكسيك ودول أمريكا اللاتينية الأخرى بدور هام في صياغة ذلك الفصل من الميثاق بوجه خاص، استنادا إلى اتفاق تشابلتبيك، الذي اعتمد قبل ذلك بشهر واحد - أي في آذار/مارس ١٩٤٥ - في مدينة المكسيك. وبالتالي، فإنكم، سيدي الرئيس، تواصلون تقليدا طيبا جدا.

غني عن البيان أنني أؤيد تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلى به فيما بعد، وأنني سأدافع عن نفس الحجج الواردة فيه. من الواضح أن هذا ليس مجرد كيان عادي يشغل مكانه بشكل تلقائي. إنه على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي - ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - اللذان طورا تطويرا كبيرا قدراهما في الماضي في مجالات منع نشوب الصراعات والتعاون مع الأمم المتحدة.

إن تطور العلاقات المبشر بالخير بشكل ملحوظ بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يلاحظ في تقارير الأمين العام السنوية منذ ١٩٩٧-١٩٩٨، واعتقد أننا مدينون بشكل خاص لمبادرات الأمين العام الحالي لجعل إمكانيات الفصل الثامن من الميثاق تبدو متجلية بطريقة إيجابية جدا.

سأحاول أن أقتصر على نقاط قليلة كي أساهم مساهمة إيجابية في هذه المناقشة الجارية، التي هي جزء من عملية إصلاح شاملة للأمم المتحدة - وهي عملية تطورت على وجه الخصوص منذ جمعية قمة الألفية وأبرزت كيف أن

هذه المنظمة حافظت على أهميتها اليوم باعتبارها الركيزة الأساسية للتعاون المتعدد الأطراف.

ونقطتي الأولى هي أنه، بينما تحاول الأمم المتحدة باستمرار نشر وتعزيز أدواتها لإدارة الصراع في العقد الماضي – من الإنذار المبكر إلى المنع، ومن حفظ السلام إلى بناء السلم، على وجه الخصوص في مرحلة ما بعد الصراع – فإن التوقعات المعقودة على المنظمة تزايدت بشكل كبير.

وكان الأمين العام قد ذكر من فوره حقيقة أن العديد من التحديات التي نواجهها عالمية وتنطوي على إمكانية لا أن تهدد استقرارنا فحسب، بل بقاءنا ذاته. والأمم المتحدة ببساطة عاجزة عن التعامل مع أبعاد هذه التحديات بمفردها – من الناحية السوقية ومن الناحية المالية على حد سواء. وهكذا يصبح التفاعل المتسم بالدعم وزيادة التكافل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر أهمية.

نقطتي الثانية هي أن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تبقى، مع ذلك، في أيدي الأمم المتحدة. ومجلس الأمن هو المحفل المركزي لإدارة الصراع الدولي. وإذا كانت أولوية المجلس في الترتيب بالنسبة لصون الأمن والسلم الدوليين قد رفضت، فإن أسس القانون الدولي ذاتها،كما نص على ذلك الميثاق، ستصبح موضع تشكيك. وليس هناك أي أساس قانوني متفق عليه عالميا لتقييد أعمال العنف الوحشية.

ومن الحتمي ضمان أن يبقى التفويض بعمليات الأمن الإقليمية بيد المجلس إذا أردنا أن نحافظ على الأسس القانونية لنظام الأمن العالمي.

ثالثا، إذا ما أردنا أن نقرن بين هذه الأولوية في الترتيب للأمم المتحدة ومجلس الأمن مع تكامل المنظمات الإقليمية ، فإننا نقترح بقوة وضع الحوار بين المجلس والمنظمات الإقليمية على أسس منتظمة وواقعية. ويمكننا فعل ذلك حقا، في إطار صيغة آريا.

ويمكننا أن نستخدم هذه المسألة الهامة كذلك كنقطة بداية للتخلص من الممارسات والعادات العتيقة في المجلس، مثل صيغة آريا وغيرها من الصيغ، والتي لا تساعد على زيادة الشفافية والكفاءة في أعمال المجلس.

وبعد الاستماع لمدة تسع سنوات من النقاش في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بإصلاح المجلس، أعتقد أننا بحاجة إلى بعث حيوية جديدة في عمل هذا الجهاز.

رابعا، ولأسباب عديدة جدا، نرى أن مجلس الأمن بحاجة إلى تحسين وتعزيز قنوات حواره مع الجمعية العامة. وبقدر ما يتعلق الأمر بهذا الموضوع، فإننا نسير في المسار السليم بالفعل. أما بالنسبة للمنظمات الإقليمية، فإن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يؤكد الصلة بين المادة ٥٢ – المادة الرئيسية في الفصل الثامن – ومسؤوليات الجمعية العامة، عن طريق الإشارة إلى المادة ٣٥ في الفقرة ٤ من المادة ٥٢.

إن الجمعية العامة تخوض الآن في عملية هامة تهدف إلى مناقشة مشروع قرار يتعلق بمنع الصراع وتطويره بشكل أكبر. إن الحوار بين المجلس والجمعية العامة يمكن أن يعود بالنفع على الهيئتين وقد يخدم كآلية إنذار مبكر للقوى الإقليمية، والعكس بالعكس بالنسبة لمجلس الأمن، كمصدر معلومات للفرص السانحة للمناطق في التأثير في الأزمات الظاهرة والقيود التي قد تواجهها في التحكم في تلك الأزمات.

وكنقطة أخيرة، اسمحوا لي أن أتحدث قليلا عن أفريقيا. وهناك متحدثون هامون سنستمع إليهم من أفريقيا في وقت لاحق، خاصة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، التي تضطلع الآن بدور هام في منع الصراع وعمليات حفظ السلام وأنشطة مجلس الأمن.

أود أن أرحب من جديد بالجهود المبذولة لتأسيس وتعزيز هياكل الأمن الأفريقي من خلال مجلس السلام والأمن لعموم أفريقيا. ونحن مدركون لكل التزاماتنا التي انبثقت من إعلان الألفية ونبقى ملتزمون بتعزيز القدرات الأفريقية في مجال منع الصراع وبتحسين المساعدة التقنية والمالية، بحيث يمكن للبلدان الأفريقية وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بحلول ٢٠١٠ أن تشترك بفعالية أكبر في منع وحل الصراعات العنيفة في القارة، كما حددت ذلك خطة عمل أفريقيا التي أبرمها قادة مجموعة الدول الثماني في كنناسكس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الرقيقة عن دور بلادي.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): إنه ليشرفني ويسعدني، أن أراكم سيدي الرئيس هنا مرة أخرى. وأعتقد أننا ينبغي لنا أن نبقي عليكم هنا فترة أطول، لو سمحت المكسيك بذلك، لأن رئاستكم موضع ترحيب كبير.

أود أن أعرب عن عميق تقديري للمبادرة التي اتخذت زمامها رئاسة المكسيك للمجلس لتنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أن أقول كذلك إن الخطاب الرئيسي الذي ألقاه من فوره الأمين العام يحتوي على نقاط تستحق إمعان النظر فيها لما لها من أهمية ليس على جلستنا هذه اليوم فحسب، وبل لنا في المجلس مستقبلا.

إن لحظات الأزمة مناسبة تماما وبشكل خاص لإمعان النظر، والممارسة التي اقترحتها رئاستكم اليوم، سيدي، تأتي في لحظة مناسبة إلى أبعد الحدود. فالعالم يواجه أزمة ذات أبعاد هائلة قد يكون لنتائجها آثار بعيدة المدى وقد تتجاوز أعمارنا بكثير.

للمنظمات الإقليمية دور رئيسي تضطلع به، وهناك فقرة هامة حولها في ميثاق منظمتنا – في الفصل الثامن. إلا أن دور المنظمات الإقليمية لا يمكن الاستعاضة به عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات العالمية. وبدلا من ذلك، فإن المنظمات الإقليمية هي هياكل متوسطة تسمح بالتعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي في عالم متغاير الخواص. والطريقة التي تتفاعل بها تلك المنظمات مع المنظمة العالمية الأمم المتحدة كانت موضع جدل في الماضي وستبقى كذلك في المستقبل.

إن دورها يتوقف، في واقع الأمر، على مدى تجانسها وعلى صدى التوافق الإقليمي. وهذه بالفعل هي الحالة القائمة فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين، بقدر ما يساعد توافق الآراء الإقليمي مجلس الأمن بالاسترشاد به في مداولاته. وعندما تؤخذ التوافقات الإقليمية بعين الاعتبار، فإنها تحسن في نهاية الأمر من الامتثال للقرارات التي تسعى إلى منع وحل الصراعات والإبقاء على تلك القرارات.

وفي الجنوب الأفريقي، قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهذا الدور الأساسي. وأصوله متجذرة بعمق في اقتناعات الدول التي كانت، آنذاك، دول الخط الأمامي، والتي سعت سياساتها الوطنية إلى خدمة قضية تقرير المصير في أفريقيا بشكل كبير. ومشاركتها في تحقيق نهاية الاستعمار والفصل العنصري في موزامبيق وأنغولا وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا موثقة توثيقا جيدا في مجلس الأمن ومعترف بها ومنعكسة في قرارات المجلس التاريخية، وإجراءاته وبعثاته.

واليوم، تواصل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأديتها دورا حاسما في منع وحل الصراع في المنطقة بالإضافة

إلى تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها. وقامت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية بدور أساسي في حل الصراع في أنغولا حيث أقرت بحماس سياسات وتدابير للحد من مقدرة المتمردين على شن الحرب على شعب أنغولا. وعلاوة على ذلك، كفلت سياساتها الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وذلك هدفنا الرئيسي: أي الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت المنظمة بنشاط في الترتيب للحوار الذي أفضى مؤخرا إلى تعيين حكومة مصالحة وطنية كما اضطلعت بدور محوري في ذلك، بينما تدعم مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية اللذين يوحدان المنطقة.

وقد تحول الأحداث الراهنة دون حصول تغييرات جوهرية في نمط العلاقات الدولية. وفي رأينا، ينبغي أن تتخذ الدول عددا من القرارات السياسية الحاسمة للغاية، أحد أهمها موضوع جلستنا الذي تناوله الأمين العام والمتكلمون الآخرون. علاوة على ذلك، أرسى أيضا واضعو ميثاق الأمم المتحدة، بحكمتهم، مجموعة من الأحكام التي تتناول هذا الموضوع.

ونعتقد أن الترتيبات الإقليمية التي تقوم على أساس إرادة الدول والتزامها السياسيين، لها إمكانية هائلة، كما أنه يمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية في المستقبل بدور أساسي ومتزايد دوما لضمان التسوية السلمية للتراعات المحلية، وعلاوة على ذلك، لتحقيق عالم أكثر أمنا وإنصافا. وبتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ستكون الدول على استعداد أفضل للدفاع عن مصالحها، وسيادتها وأمنها الفردي والجماعي.

ويتضمن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أحكاما تتعلق بالترتيبات الإقليمية، ودورها في صون السلم وعلاقاتها مع مجلس الأمن. والآن أكثر من أي وقت مضى، مطلوب من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي بتشجيع وتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء فيها بغرض تحقيق هدف تعزيز المنظمات الإقليمية وتمكينها من القيام بدور متزايد في صون السلام والأمن الدوليين. ويحدوني أمل صادق في أن تسهم جلستنا صباح هذا اليوم إسهاما كبيرا في تأكيد وتوضيح ذلك الدور، لا سيما بتحديد السبل للسنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أدعوه إلى شغل مقعد بجانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غافيريا (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن آيات شكري لوزير خارجية المكسيك، رئيس مجلس الأمن، على الدعوة التي وجهت إلى منظمة الدول الأمريكية. ودون شك، تعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب، نظرا لأننا رأينا مؤخرا أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين بمعزل عن عوامل أخرى وإنما يقتضيان اتخاذ قرارات، وإرادة سياسية مستمرة وموارد وتضحيات. إننا في منظمة الدول الأمريكية، نضطلع بالمسؤوليات المحددة في الفصل الثامن للميثاق، الذي يضع على عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية صون السلام. وبالنسبة لنا، يشمل ذلك مهمة منع التراعات المحلية من أن تصبح أزمات دولية.

وفي الأمريكتين، ومنذ أكثر من قرن بقليل، أي منذ عام ١٨٩٠، نجحنا في إنشاء عدد من المؤسسات والأدوات السياسية مكنتنا ، بصورة عامة، من الحفاظ على السلام والأمن، بالرغم من أنه كانت لدينا بعض المشاكل خلال الحرب الباردة وقد حققنا ذلك ببناء أدوات، ساعدتنا بصورة أساسية في تحقيق التسوية السلمية للتراعات. وخاصة

خلال العقد الماضي، حققنا قدرا كبيرا من المصالحة، بشأن كيفية جعل الدفاع عن الديمقراطية أساس السلام والأمن في نصف الكرة الغربي. وقد كفلنا أن ينسجم الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان مع المبادئ الواردة في الميثاق وهي: عدم التدخل، وتعزيز المصير، والمساواة القانونية للدول، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وفوق ذلك، التسوية السلمية للنزاعات.

إلى هذا، وفي نفس الوقت، لا سيما في التسعينيات، عملنا في مجموعة من المؤتمرات على اتخاذ تدابير لبناء الثقة وبناء الأمن، ساعدتنا بصورة كبيرة في القضاء على كثير من النزاعات الإقليمية كما مكّن ذلك من تحقيق عملية للتكامل تقوم على أساس الأدوات الإقليمية وعلى عملية التكامل على صعيد نصف الكرة الغربي، اللتين نسعى لهما من خلال التجارة. ونقوم بتسوية الكثير من الاختلافات والنزاعات الإقليمية.

واليوم يمكننا القول إن التحديات الرئيسية للأمن في الأمريكتين تكمن في التهديدات غير العسكرية. ففي الأمريكتين اليوم، مشاكلنا الأساسية هي الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة وفضلا عن ذلك، في دول منطقة البحر الكاريبي، تشكل الكوارث الطبيعية أكبر تحد للأمن الإقليمي. وفي مواجهة هذا النوع من التحديات ذات الطابع غير العسكري، قمنا بإنشاء مجموعة من الأدوات الإقليمية.

وقبل بضعة أشهر، أتيحت لنا الفرصة كي نذكر أمام مجلس الأمن كيف نتعامل مع مشكلة الإرهاب في الأمريكتين وكيف أدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى أن نكون مستعدين بصورة جيدة نسبيا. وخلال العقد الماضي، عقدنا مؤتمرين لمكافحة الإرهاب. ووضعنا خططا للعمل وأنشأنا لجنة لمكافحة الإرهاب في الأمريكتين. وعندما حصلت تلك الأحداث، تمكنا بسرعة من أن ننشئ أمانة عامة وأن نعمل بنشاط في مجموعة من المسائل، اغتنمنا الفرصة لتوضيحها هنا. ونولي تركيزا خاصا للتعاون من أجل التصدي للمشاكل ذات الطابع المالي وبفعل ذلك، تمكنا من الاستفادة من مؤسسة في إطار منظمتنا هي: لجنة مكافحة المخدرات بين البلدان الأمريكية. وقد منحتنا القدرة على العمل بصورة خاصة مسائل من قبيل غسل الأموال. وفي تلك الحالة، أمكننا استخدام تلك الهياكل والآليات للتصدي لمشاكل الإرهاب.

وكما قلت، تصدينا لمشكلة الاتجار بالمخدرات ضمن إطار اللجنة التي ذكرتها. أولا، وضعنا استراتيجية بين كل البلدان في الأمريكتين. ثم أنشأنا آلية متعددة الأطراف للتقييم. واليوم، توجد ثقة أكبر ولغة مشتركة ومجموعة من الاستراتيجيات التي تأخذ في الاعتبار جميع جوانب استعمال وإنتاج المخدرات وأعتقد أننا قد قضينا على الكثير من اللغة المتسمة بالمواجهة التي سادت في نصف الكرة الغربي واستعضنا عنها بلغة التعاون.

وفيما يتعلق بغسل الأموال، لدينا خبرة إقليمية عريضة في التصدي لعلاقته بالإرهاب، ولدينا أيضاً روابط مع منظمات أخرى من قبيل مصرف البلدان الأمريكية الذي تعاون معنا على نحو وثيق. وقد استطعنا وضع منهج تدريبي لوحدات الاستخبارات المالية. وعلى وجه التحديد، تلقينا مساعدة من الاتحاد الأوروبي وبلدان مثل إسبانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة كانت مفيدة للغاية في تمكيننا من التصدي لذلك النوع من التحدي غير العسكري.

أود أيضاً أن أقول إننا، في منظومة البلدان الأمريكية، لدينا مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان، من ضمنها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد أسهمت هاتان

المؤسستان إسهاماً كبيراً في التصدي لمشاكل حقوق الإنسان، لا سيما في أوقات الدكتاتوريات العسكرية. وقد ساعدت مؤخراً في حماية جيل جديد من الحقوق. وفيما يتعلق بمشكلتي الاتجار غير المشروع بالسلاح وصناعة الأسلحة. لدينا الآن، بمساعدة من المكسيك، أول اتفاقية إقليمية للاتجار غير المشروع بالسلاح وهي تطبق تماماً الآن.

وعلى صعيد الأمريكتين استحدثنا أيضاً أداة نعتبرها مهمة على نحو خاص: الاجتماعات الإقليمية لوزراء العدل والمدعين العامين في الأمريكتين. والغرض من هذه الاجتماعات هو التصدي لتهديدات ذات طابع غير عسكري وللجرائم التي ترتكبها منظمات عبر وطنية. وقد تم استحداث كل هذه الأشياء على أساس من تعاون قانوني وقضائي فيما بين بلدان الأمريكتين يسمح لنا بالتصدي لعدد من المشكلات المختلفة من ضمنها الفساد.

وفي غضون الـ ١٥ عاماً الماضية، تعلمنا أيضا، في منظومة البلدان الأمريكية، كيفية التصدي لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد قبل أن تصبح من الشواغل العالمية. وظللنا نعمل على حل هذه المشكلة منذ عام ١٩٩١ وقد نجحنا إلى حد كبير في مهام إزالة الألغام في جمهوريات أمريكا الوسطى بعد الصراعات المطولة في الثمانينات. ويسود السلام الآن هناك وقد تمكّنا من إزالة الألغام من معظم تلك البلدان بالرغم من أن بعض البلدان، مثل نيكاراغوا، ما زال أمامها بعض العمل الواجب إنجازه. وقد عملنا على نحو مكثف في الأشهر الأخيرة على تدمير الألغام التي تحتفظ بها القوات المسلحة. وقد تم تدمير ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ لغم من هذه الألغام هذا العام في إكوادور وبيرو ونيكاراغوا وهندوراس. ونعمل أيضاً في إكوادور وبيرو على حل المشاكل المرتبطة بالألغام.

ومنذ عام ١٩٩٤، ظللنا نعقد اجتماعات لوزراء الدفاع في الأمريكتين. وهذه أداة دائمة مصممة للتصدي لمسألة تدابير بناء الثقة، وثائق بيضاء بشأن الدفاع والامتثال لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والسجلات الخاصة بنا. ولدينا اتفاقية بشأن الشفافية في مجال الأسلحة الاستراتيجية. وقد نجحنا في استحداث مناخ من الثقة والشفافية والقدرة على التنبؤ. وفي السنوات القليلة الماضية، نظرنا أيضاً في مشكلة منع الصراع.

وعملنا على حل عدد من المشكلات، وفي بعض الحالات من أجل ضمان احترام تدابير بناء الثقة حينما تحال قضايا إلى محكمة العدل الدولية أو إلى آلية تحكيم، مثلما حدث في حالة نيكاراغوا وهندوراس. واضطلعنا أيضاً بدور الميسِّر في مفاوضات بين بلدان، مثلما حدث في المفاوضات التي أجريت مؤخراً بين بليز وغواتيمالا.

وأود أن أقول إننا نعمل أساساً من خلال سبل سلمية لمنع الصراعات. وقد أحرزنا تقدماً بصدد صكنا التقليدي، معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة التي وضعت موضع التطبيق في حالة الهجمة على الولايات المتحدة. وهناك مجموعة من الصكوك تشكل إطار عملنا للتصدي للجيل الجديد من التهديدات الأمنية التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة. ولتحقيق ذلك الغرض، وبغية تنفيذ هذه الصكوك، نخطط لعقد مؤتمر بشأن الأمن في المكسيك في شهر أيار/مايو.

أختتم بياني بتقديم الشكر مرة أخرى لوزير خارجية المكسيك على تنظيم وعقد هذه الجلسة. وأشكر أيضاً الأمين العام الذي نكن له في منظمة الدول الأمريكية عميق الاحترام.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم ولوفد المكسيك

بالشكر، على عقد هذه الجلسة المهمة جداً. ومثلما قيل، يكمن هذا المسعى في إطار أفضل تقاليد النهج والرؤى الإقليمية في أمريكا اللاتينية منذ إقامة الأمم المتحدة. وتنعقد هذه الجلسة في وقت له أهمية خاصة للأمم المتحدة وللنظام الدولي. ويتضح لنا فيه أننا بحاجة إلى أن نفكر، بعمق وحذر كبيرين، في السمات التي نريد للنظام الدولي أن يتحلى بها في العقود المقبلة.

أشكر أيضاً صديقي الأمين العام والرئيس السابق غافيرا على إحاطته الإعلامية لنا، التي شملت كامل جدول أعمال الأمن في البلدان الأمريكية. لقد تناول بوضوح التهديدات الحالية لأمننا، التي كثفتها العولمة. فقد أصبحت القضايا المحلية قضايا عالمية تشترك فيها الآن شبكات دولية من الأشخاص والجماعات خارج نطاق سيطرة السلطات المحلية. والحروب الرئيسية التي نخوضها الآن تتضمن الحرب ضد الإرهاب الذي تروجه بوحشية شبكات يزداد اكتسابها للصبغة الدولية، والحرب ضد الاتجار والاستعمال غير القانونيين للمخدرات، التي تدمر المجتمعات المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ويغذي الاتجار بالأسلحة جميع هذه الأنشطة. وهناك عدة صلات تربط بين هذه الظواهر التي يتغذى بعضها على بعض. إن كفاحنا ضدها سيكون معقدا للغاية.

دور المنظمات الإقليمية وعملها، بالتعاون مع الأمم المتحدة، حيويان. وآليات الأمن الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية مهمة وذات صلة في هذا السياق. وينبغي الترويج للعمل المثمر للمنظمات الإقليمية، من قبيل المنظمات الممثلة هنا، من خلال علاقة دينامية مفعمة بالطاقة مع مجلس الأمن في إطار عمل الفصل الثامن من الميثاق. ويتضح جلياً أن هناك مزايا كبيرة للتآزر فيما بين هذه المنظمات وهذا المجلس. إن الأمم المتحدة مكان نتمتع فيه بالشرعية ويمكننا أن نتغلب على مخاوفنا وتوجساتنا وأن نقوض التحالفات التي تعمل ضد التعاون، فنسهم بذلك في صون السلم والأمن الدوليين.

يوجد في منطقتنا، مثلما ذكر السيد غافيرا، وعي متعاظم بأنه لا يمكن الفصل بين مكافحة هذه الآفات والكفاح من أجل التنمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا تجعلنا الإدانة الأخلاقية للإرهاب ننسى القضية الأساسية لجذور تلك الظاهرة، التي قد لا تكون متطابقة بالضرورة في جميع المناطق. وأسس الفقر والتهميش والدمار المتعاظم والفساد المتفشي فيما بين الأوساط السياسية وفقدان قيمة المؤسسات جميعها عوامل تسهم بقدر كبير في تطور آفتي الإرهاب وتهريب المخدرات في قارتنا.

والخطر في منطقتنا ليس عسكريا، على حد قول الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. ومن الواضح عندئذ أن الحلول ليست أيضا عسكرية. ولذلك، فإن قيام منظمة الدول الأمريكية بوضع مواثيق ديمقراطية وبذل جهود مكثفة للدفاع عن الديمقراطية وتعزيز المؤسسات من أجل حماية حقوق الإنسان في الأمريكتين حتى يتسنى لنا معالجة المسائل المتصلة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد، يعتبر تطورا هاما. بيد أنني أود مرة أخرى أن أقول إننا في المجالات المتعلقة بمعالجة الحيف وتوفير التعليم والرعاية الصحية والكرامة البشرية لا نزال نعاني من النقص. وسيكون لهذا النقص، عاجلا أو آجلا، تأثير حاسم على جميع المسائل التي تتصل بالسلم والأمن في قارتنا.

وأعتقد بأن منظمة الدول الأمريكية قد اضطلعت مؤخرا بقدر هائل من العمل في مجال منع الصراعات. وإننا نتطلع كثيرا إلى المؤتمر القادم الذي سيعقد في المكسيك والذي ستتاح لنا فيه الفرصة لاستعراض آليات الأمن في جميع أنحاء القارة التي استفدنا منها حتى الآن حتى نقوم بالإصلاحات الضرورية التي ستمكننا من التصدي للتحديات

الجديدة التي تواجه منطقتنا والعالم. وتدرك أمريكا اللاتينية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظومة البلدان الأمريكية مسؤولياتها العالمية جيدا. ويتعين علينا أن نفي بهذه المسؤوليات في منطقتنا وفي الجزء الخاص بنا من العالم بمعالجة المسائل ذات الطابع العالمي. بيد أنه يتعين علينا أن نقوم بذلك في سياق ما ننفرد به من خصائص.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أسأل الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية عما إذا كان بإمكانه أن يخبرنا في وقت ما عن رأيه في ضرورة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الدول الأمريكية. كما أود أن أرجوه أن يخبرنا بتفصيل أكبر عن الأهداف والمبادئ الأساسية التي يتوقع معالجتها في المؤتمر الخاص بالأمن في نصف الكرة المقرر عقده في المكسيك في أيار/مايو.

السيد ويليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته. وأود أيضا أن أشكر السيد غافيريا على العرض الذي قدمه والذي يتسم بعمق التفكير.

والولايات المتحدة ملتزمة بعضويتها في منظمة الدول الأمريكية، وتعتقد بأن هناك دورا حيويا تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلم والأمن. وهناك أمر يمكن أن يشكل عقبة في وجه الأمم المتحدة وهو أنها يمكن أن تكون بعيدة جدا ومغرقة في البيروقراطية – ضحية لنجاحها، بالعدد الكثير الإضافي من الأعضاء الذي لم يكن في تصور مؤسسيها. وغالبا ما تضعف الأمم المتحدة عن بذل الجهود الرامية إلى الاستجابة للمشاكل في جميع أنحاء العالم. والمنظمات الإقليمية – على عكس الموجودين منا هنا في نيويورك – لها مصلحة أكبر بكثير في الحالات الإقليمية وأكثر حساسية لها، ليس أقلها أنها تعترف بأن أية أزمة في أية دولة مجاورة يمكن أن تصبح أزمتها الذاتية.

وتساعد المنظمات الإقليمية على إلقاء المسؤولية على عاتق دولها الأعضاء، وتقوية إرادة الدول على معالجة المشاكل الإقليمية. ولدى المنظمات الإقليمية الكثير مما تعلمه وتتعلمه من بعضها البعض. فمن مراقبة الانتخابات إلى تدريب الشرطة، ومن التنمية الاقتصادية إلى إنفاذ القوانين على الصعيد الإقليمي، ومن مراقبة الحدود إلى إرساء سيادة القانون – تتجاوز الخبرة الحدود الوطنية والإقليمية. وسيكون وضع وسيلة منتظمة لتبادل تلك الخبرات من النتائج القيمة التي ستسفر عن هذه الجلسة.

وأود أن أسأل السيد غافيريا، لدى نظره في المشاكل والتحديات التي تواجه المناطق الأخرى غير منطقته، عما إذا كان يرى أن هناك مجالات قامت فيها منظمة الدول الأمريكية بتطوير خبرات يمكن تشاطرها مع المنظمات الإقليمية الأخرى وعما إذا كان هناك نماذج من التعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن يكيفها الآخرون بصورة مفيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مجالين يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعمل فيهما بالتلازم مع الأمم المتحدة.

أولا، ينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة اعتمادا متزايدا على المنظمات الإقليمية للوفاء بمسؤوليتها عن جهود حفظ السلام. وإنني في هذا الصدد، أشيد بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بإنشاء مجلس للسلم والأمن لحل وإدارة الصراعات في القارة الأفريقية. ولدي في هذا الصدد سؤال لممثل الاتحاد الأفريقي. يواجه مختلف الدول الأفريقية عدم الاستقرار الداخلي والصراعات التي بالرغم من أنها لا تشكل خطرا فوريا يهدد السلم والأمن، فإنها مع ذلك تتطلب اهتماما ومساعدة من المجتمع الدولي. وينظر مجلس الأمن في هذه المسائل، إلا أن الحاجة تمس في معظم الأحيان إلى اتباع نهج اقتصادي وسياسي منسق. وتعتبر غينيا – بيساو من الأمثلة

على ذلك؛ وتعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا آخر. فما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس السلم والأمن الجديد التابع للاتحاد الأفريقي في معالجة هذه المشاكل؟

وستواصل الولايات المتحدة دعم عملية تطوير القدرة المطردة للمنظمات دون الإقليمية والقوات المسلحة الأفريقية لمنع الصراعات والأزمات وتخفيف حدهّا وحلها. وتقدم الولايات المتحدة المساعدة على تعزيز كل من الأنشطة الجارية لدعم السلام والتدريب الطويل الأجل وتلبية احتياجات الهياكل الأساسية، بما يتفق وخطة عمل مجموعة الثمانية لتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام، حيثما تبشر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالنجاح وتبدي التزام دولها الأعضاء. وقد سعدت الولايات المتحدة على سبيل المثال بتقديم ما يربو على ١٠ ملايين دولار لمساعدة الجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا في بوروندي، حيث قام حفاظ السلام من جنوب أفريقيا بالمساعدة على إبقاء عملية السلام المتقلبة ضمن مسارها لأكثر من عام.

وفيما يتعلق كذلك بالاتحاد الأفريقي، ينظر مجلس الأمن والأمم المتحدة في مسألة الجرائم التي ترتكب ضد حقوق الإنسان وضرورة وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في الدول الأفريقية كجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ويتطلب الحل الدائم لهذه الصراعات اضطلاع الشعب والحكومات الانتقالية في هذه الدول بتنفيذ المساءلة وإقامة العدل. وسيحتاج أولئك لتنفيذ تلك المهمة إلى المساعدة على تطوير قدراتهم في ميدان التحقيقات والقضاء، فضلا عن تعزيز القدرة على إنشاء لجان لتقصي الحقائق. وقام الاتحاد الأفريقي بإنشاء مكتب لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. فما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي في المساعدة على حل مسائل العدالة الانتقالية في أماكن كجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي؟ وما هو مفهوم إقامة العدل بطريقة أفضل إذا تولت منظمات إقليمية كالاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة بإنشاء محاكم لتقصي الحقائق بدلا من أن تدع الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى تقوم بذلك كليا؟

وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، أثناء الأزمة الأخيرة في كوت ديفوار، بتشكيل قيادة عسكرية ووحدات عسكرية قادرة. وردا على ذلك، قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع فرنسا والمملكة المتحدة وغيرها بتقديم مساعدة هامة إلى العملية التي نشرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشمل هذا الدعم الذي قدرت قيمته بمبلغ ٤,٥ مليون دولار، نقل الجنود والمعدات بالإضافة إلى صيانة المعدات التي قدمتها الولايات المتحدة كالمركبات والمولدات وأجهزة اللاسلكي.

ويتعين أن يكون الدعم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية الآخذة في النضج متعدد الجوانب ويتوقف على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بحسن نية. ومن المهم أن الأمم المتحدة قد أضفت الطابع الرسمي على أهمية العمل مع الجماعات الإقليمية. وقد اتخذ مجلس الأمن لتوه القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) الذي يطلب إلى المنظمات الإقليمية - ولا سيما الاتحاد الأفريقي - تقديم المساعدة إلى الأطراف الصومالية والدول في المنطقة فيما تبذله من جهود لتنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة تنفيذا تاما، الأمر الذي يعتبر جزءا أساسيا من عملية المصالحة الوطنية الصومالية.

ويمكن أن تتسم الجهود الإقليمية بأهمية متزايدة، لأن الاتجار بالأسلحة والمخدرات والماس يتسبب في زعزعة استقرار الحكومات ويقوض السلام والأمن في أفريقيا. ولديَّ سؤال في هذا المجال للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فقد أنفق مجلس الأمن وقتا طويلا في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ويشار باستمرار في مناقشاتنا إلى الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وصناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، باعتباره أفضل احتمال مفيد لوقف تدفق الأسلحة، وقد أقر مجلس الأمن الوقف الاختياري في مختلف قراراته. إلا أن الوقف الاختياري والأحكام المتعلقة بإنفاذه لا تعمل بفعالية كما ينبغي. لماذا ؟ ويبدو أن إحدى المشكلات الرئيسية هي إخفاق دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء وكالات الرصد والإنفاذ التي تعهدت بإنشائها. فما الذي يمكن أن تفعله الأمانة العامة للأمم المتحدة لحفزها على ذلك؟

إن إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام تعمل بشكل وثيق مع الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية وفي أماكن أخرى في أفريقيا، خاصة لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات. وليس المقصود من هذه الجهود أن تحل محل مشاركة البلدان غير الأفريقية في عمليات حفظ السلام في القارة، ولكنها تمثل تزايدا في الالتزام والمسؤولية من جانب البلدان الأفريقية. ولقد كان الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين إدارة عمليات حفظ السلام ورؤساء أركان الدفاع الأفارقة خطوة هامة في وضع إطار عمل لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية على أساس متعدد الأطراف.

والمجال الثاني الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعمل فيه جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة هو مكافحة الإرهاب، وهي مشكلة ليست قاصرة على مجرد حفنة من البلدان. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شهدنا الأمم المتحدة معبأة لمكافحة خطر الإرهاب. ولكن لكي تكون الأمم المتحدة فعالة، يجب أن تكافح الإرهاب على أساس إقليمي أيضا. فلا توجد دولة تستطيع بمفردها السيطرة على حدودها؛ إذ لا بد أن تنال تعاونا قويا من جيرانها. ولقد جاء رد الفعل القوي للاتحاد الأفريقي على الهجوم الإرهابي في كينيا، ورد فعل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على حادث التفجير في إندونيسيا ليدللا على أن هناك إدراكا، على الصعيد الإقليمي، للخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الإرهاب.

وأظهرت جلسة ٦ آذار/مارس الخاصة للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن للمنظمات الدولية – بما فيها المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية – أدوارا رئيسية في التنفيذ العالمي الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد جمعت تلك الجلسة أكثر من ٦٥ من تلك المنظمات وستساعد على توطيد العلاقات الإقليمية وزيادة اهتمام تلك المنظمات بمكافحة الإرهاب.

ويسعد الولايات المتحدة أن منظمة الدول الأمريكية قد اتفقت على عقد مؤتمر للمتابعة في واشنطن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونحن نتطلع إلى تقديم الدعم إلى منظمة الدول الأمريكية في تلك المبادرة.

إن المنظمات الإقليمية – بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية – قد صدقت على قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ووضعت خطط عمل لمكافحة الإرهاب، وأقامت هيئات خاصة لمكافحة الإرهاب كي تساعد دولها الأعضاء على تنفيذ القرار. ويهمني أن أسمع كيف تعتزم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويجب أن تساعد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – دولها الأعضاء من خلال تشجيعها على إعطاء الأولوية الرئيسية للعمل مع لجنة مكافحة الإرهاب ومع المنظمات العالمية المتخصصة من أجل تحسين قدرات الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب وعلى أن تصبح أطرافا في كل الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب.

وهناك منظمات مثل مجموعة الثمانية، وفرقة العمل للإجراءات المالية، والمؤسسات المالية الدولية اكتسبت خبرة

ووضعت معايير وممارسات قيّمة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وللمنظمات الإقليمية، وللجنة مكافحة الإرهاب حيث تعمل جميعها بشكل فردي وجماعي لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسيتمثل التحدي في تحديد الهدف وهو: صياغة أكفأ السبل، من خلال التجربة، للعمل معا.

وفي نهاية الأمر، يجب على الدول أن تتحمل المسؤولية عن الصراعات التي تعصف بمناطقها. ومن خلال تعامل الدول مع القضايا على صعيد إقليمي، يمكنها أن تفخر بتنفيذ مسؤولياتها تجاه جيرانها وشعوبها بالذات. وستكون المنظمات الإقليمية أكثر نجاحا إذا كانت دولها الأعضاء تمثل شعوبها حقا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيزار غابيريا، أمين عام منظمة الدول الأمريكية، لمدة ثلاث دقائق، كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحها ممثلا شيلي والولايات المتحدة.

السيد غابيريا (تكلم بالإسبانية): أعتقد أنه لدينا في منظمة الدول الأمريكية بعض التجارب التي يمكن أن تفيد منظمات إقليمية أخرى. وبصفة محددة، في مجال الإرهاب على سبيل المثال، أحرزنا تقدما كبيرا منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهيأنا مناخا عاما للتعاون. فلقد توصلنا إلى اتفاقية تعاون صدّق عليها بالفعل عدد كبير من الدول، التي يظل تركيزها الأساسي على التعاون وقبول التعاريف المنبثقة عن اتفاقيات الأمم المتحدة. وبذلنا الجهود في محاولة لوضع تعريف، ليس للإرهاب، بل لنواحي التعاون الأساسية والحاسمة.

وعندما تتخذ القواعد شكل المعاهدات، تتعزز الشرعية السياسية كثيرا في الدول. وفي الأمريكتين، عندما نتصدى لهجمات الجريمة المنظمة تكون هناك أيضا مجموعة من الجوانب المعنية بهذا التعاون. فعلى سبيل المثال، لدينا مشكلات تتعلق بالسرية المصرفية وبحق اللجوء. وهناك عدد كبير من الجوانب التي لا يمكن أن تصون الشرعية — وهذا شرط أساسي لفعاليتها — إلا إذا نظمتها اتفاقية أو معاهدة.

وبطبيعة الحال، تحترم جميع بلدان منظمة الدول الأمريكية قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتلتزم به. هذا هو المبدأ الذي نعمل على أساسه: القبول الكامل لذلك القرار. وأعتقد أيضا أنه لدينا، في منظومة الدول الأمريكية، آليات لتسوية النزاعات — تم بالفعل استخدامها لعقود عديدة — يمكن أن تفيد مناطق أخرى، خاصة وأننا في منظومة الدول الأمريكية لا ندعو إلى استخدام القوة؛ فنحن ملتزمون تماما بالتسوية السلمية للنزاعات. هذا هو تركيزنا الأساسي، واعتقد أننا حققنا بعض النتائج الهامة.

ولدينا أيضا بعض التجارب في مرحلة ما بعد الصراع، وأود أن أذكر إحدى التجارب التي يمكن للمنظمات الإقليمية الأخرى أن تستكشفها في وقت من الأوقات ألا وهي: عدم استخدام سوى موظفين مدنيين لتناول الحلول في مرحلة ما بعد الصراع. وعقب المواجهات والصراع الداخلي في نيكاراغوا، تمكنت بعثة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية من تسريح ٢٢ ٠٠٠ مسلح عن طريق استخدام موظفين مدنيين فقط. وأعلم أن ذلك لا يمكن عمله في كل حالة، ولكن أمكن اتباع ذلك النهج في الأمريكتين وأعتقد أيضا أنها يمكن أن تكون تجربة هامة لمنظمات أخرى.

وعن موضوع الإرهاب، وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن هنا، التزمنا بالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى ومع الأمم المتحدة بهدف متابعة ما قيل هنا ومتابعة نقاشنا بشأن تجارب مختلف المنظمات. ونحن على استعداد كامل

لعقد مثل اجتماع المتابعة هذا ضمن منظومة الدول الأمريكية.

علاوة على ذلك، وفي الختام، أدرك أن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة كانت المكسيك قد اتخذت المبادرة بشأنها عن طريق مشاطرة تجاربها مع البلدان الأخرى. ولكن منظمتنا تفعل كذلك شيئا مهما جدا: إننا نوائم بين صكوك تتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات، ومراقبة الحدود، وغسل الأموال والهياكل المالية، ونعمل على إنشاء قواعد بيانات يمكنها أن تفيد جميع البلدان ويمكن للبلدان أن تحصل عليها. ولدينا تجارب رائدة في هذا المجال. ولكننا نوائم بين التعاون القانوني والقضائي وهو ما يتم من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء العدل والمدعين العامين بهدف التصدي لمختلف أنواع الجرائم المنتشرة الآن وحسبما ذكر ممثل شيلي، فقد كانت العولمة باعثا على التمكين. ولكن من خلال استعمال تلك الصكوك ذاتها للتصدي لجميع تلك الجرائم، من خلال استعمال الشبكة التي تم إنشاؤها في اتفاقية مكافحة الفساد، ومن خلال استعمالها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، أعتقد أننا نعمل على وضع نهج قد يكون مفيدا.

ونضع نصب أعيننا أيضا المنظمات الإقليمية داخل منطقة منظمة الدول الأمريكية. ولمنطقة البحر الكاريبي منظمتها الخاصة، ونحن نعمل في معالجة الجوانب المالية في المنطقة. ونعمل أيضا في أمريكا الوسطى، التي لديها معاهدة بشأن الأمن والديمقراطية. أما بالنسبة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في منطقة الأنديز، فلديها شواغلها الخاصة. وأعتقد أنه توجد هناك مجموعة من العناصر التي قد تكون مفيدة لمنظمات إقليمية أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية على التوضيحات التي قدمها.

المتكلم التالي في قائمتي معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موسى: السيد الرئيس، كم يسعدني أن تكون مشاركتي في جلسات مجلس الأمن لأول مرة منذ اختياري أمينا عاما للجامعة العربية، استجابة لدعوة من الرئاسة المكسيكية، وفي إطار مبادرة مهمة طرحتموها بصفتكم وزيرا لخارجية المكسيك. ومن هنا، أود أن أهنئكم، سيادة الوزير، على رئاستكم للمجلس في شهر نيسان/أبريل، وعلى دوركم الواضح المتميز، متمنيا لكم التوفيق. كما يسرني أن أنتهز هذه المناسبة لأحيي سلفكم في الرئاسة، وزير خارجية غينيا، وكذلك مندوبها الدائم، على ما بذلاه من جهد في ظروف غاية في الصعوبة.

عندما تلقيت في منتصف آذار/مارس الماضي دعوتكم للمشاركة في هذه الجلسة، كانت الأزمة العراقية قد وصلت إلى مرحلة شديدة التأزم، وكانت الجهود تُبذل من كل اتجاه من أجل تجنب الحرب، والتأكيد على سلطات مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنقاذه من الفشل، بل من الشلل، خاصة وأن آليات المجلس، وعلى رأسها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) أكدت إمكانيات نجاحها في ضبط مسألة أسلحة الدمار الشامل التي كان مشكوكا في وجودها بالعراق.

وكم كنا نود، ونحن نجتمع في هذا الشهر أن يكون مجلس الأمن قد قام بواجبه الأساسي المنصوص عليه في الميثاق والذي يقضي بأن يعهد إلى المجلس بالمسؤولية الرئيسية في أمر صون السلم والأمن الدوليين ... وأن يعمل المجلس

نائبا عن المجتمع الدولي في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه المسؤولية.

وحقيقة، إن مجلس الأمن على حق حين رفض أن يعطي رخصة أو تفويضا لدولة بمفردها لإعلان الحرب على العراق، كما كان على حق حين رفض أن يعطي صك الشرعية لهذه الحرب. إلا أنه بعد أن بدأت الحرب، اختفى دور مجلس الأمن تماما. أسابيع ثلاثة، والقتال يدور، ومجلس الأمن صامت ساكت، الأمر الذي أثر تأثيرا جديا على مصداقية المجلس ودوره، بل على مصداقية نظام الأمن الجماعي الذي ترعاه الأمم المتحدة، طبقا لما جاء في الميثاق وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وكان طبيعيا أن تثور مناقشة عالمية عن دور مجلس الأمن، بين هؤلاء الذين لا يرون له دورا في صون الأمن في إطار الظروف المستجدة، ويقرون تهميشه، وهؤلاء الذين يرون أن دور المجلس قد تم تهميشه بالفعل، ولكن يطالبون باستعادته وتأكيده، وبين هؤلاء الذين يرون أن دور التنظيم الدولي كله قد بدأ في الاضمحلال، وكيف لا والموقف الدولي على ما هو عليه من محاولات السيطرة على مقاليد الأمور في العالم، حربا وسلما، وتوجيهها بعيدا عن معايير الشرعية الدولية القائمة، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا على حساب الأمم المتحدة كمنظمة ونظام.

كم كنا نود أن نلتقي اليوم ومجلس الأمن يقف على قمة الأحداث يقودها ويديرها بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، ويؤكد الأمن الإقليمي في منطقة يحل بها استخدام القوة ومعها الدمار والدماء وسط تهديد واضح للأمن والسلام والاستقرار فيها. وهذا يجعلنا نتساءل: ماذا إذن عن مبادئ السيادة وسلامة الأراضي، ألم تُخرق .. ألم تُهدد .. وما هو موقف المجلس منها؟ وأين هو دوره؟ وهل يمكننا، والحال هذه، أن نفكر بأن مجلس الأمن يمكنه بالفعل أن يقوم بما عهد إليه من مسؤولية رئيسية في صون السلم والأمن الدوليين كما يقضي الميثاق؟ هل يمكن أن يسلِّم مجلس الأمن - أم هو سلَّم - بأن القوة أصبحت مصدرا للشرعية أو بديلا عنها؟ إن هذا التساؤل قائم، خصوصا لدى دول العالم الثالث التي تشعر الآن بأن مجلس الأمن لم يعد كما كان مرجعا ولا موئلا حين تعم المخاطر ويتهدد الاستقرار والأمن والسلام لديها أو من حولها.

إننا يا سيادة الرئيس - مع ما لدينا ولدى غيرنا من تحفظات عبرت عن بعضها الآن بالنسبة لدور مجلس الأمن - لا يصح أن نقبل بازدراء هذا المجلس أو بابتسار دوره ليكون مجرد إصلاح ما تدمره الحرب، أو مجرد موظف لدى سياسات لم يشارك في رسمها، يتعامل مع التبعات دون أن يتعامل مع المسببات. إن هذا الاتجاه تشوبه محاذير عديدة ليس أقلها أن يُسلب من المجلس دوره في الدبلوماسية الوقائية، ودوره في التعامل مع الاختصاص المخول له طبقا للميثاق ليكون مجلسا لإضفاء مسحة من الشرعية على نتائج الحروب بعد أن تضع الحرب أوزارها. ولا أتصور أن أحدا منكم يمكن أن يقبل بذلك. فلا الدول دائمة العضوية مفوضة في ذلك، ولا الدول مؤقتة العضوية انتخبت لتشهد على هذا التدهور في قيمة المجلس وجوهر دوره.

لقد حضرت إلى هذه الجلسة ممثلا لجامعة الدول العربية، وهي نفسها - مثل غيرها من عناصر التنظيم الدولي - تحت هجوم قاس في الظروف المتوترة حاليا في الشرق الأوسط بسبب غزو العراق، بالإضافة إلى الفشل المتعمد في التحرك نحو سلام عادل متوازن للقضية الفلسطينية وحل النزاع العربي - الإسرائيلي حلا عادل شاملا ودائما. إلا أن جامعة الدول العربية في حقيقة الأمر قامت بدورها في التعامل مع الموقف السياسي والأمني المتدهور في الشرق الأوسط، سواء ما يتعلق بفلسطين أو بالعراق أو بالأمن الإقليمي، وكلها مهام تمثل تنفيذا والتزاما بمبادئ وأهداف

الميثاق ومواده المتعلقة بدور مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية، لتحقيق التسويات السلمية للمنازعات.

ففيما يتعلق بفلسطين، وكما تعلمون، قررت الجامعة العربية وعلى أعلى مستوياتها - أي مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية - التقدم بمبادرة سلام واضحة المعالم، تنص على اعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة إذا التزمت إسرائيل بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة، وبحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون القدس الشرقية عاصمتها.

هذا ما طرحته المنظمة الإقليمية في الشرق الأوسط، أي جامعة الدول العربية، في أمر يتعلق بالسلم والأمن في تلك المنطقة، بل بالسلم والأمن الدوليين. فماذا كان موقف مجلس الأمن من هذه المبادرة الهامة والتي أخطر بها رسميا؟ لا شيء .. اللهم إلا إشارة عابرة في قراره ١٣٩٧.

وفيما يتعلق بالتراع العربي الإسرائيلي كله، وبالإضافة إلى تلك المبادرة، أقرت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإجماع أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد. فهل التقط مجلس الأمن الخيط؟ هل حاول البناء عليه وتجنيب عملية السلام مخاطر الانحياز الواضح لبعض الوسطاء إلى جانب أحد أطراف الصراع، واتباعهم سياسة الكيل بمكيالين، والضرب بعرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن والقبول بتجاهلها من جانب إسرائيل؟ أبدا، لم يحدث. وهذا فشل آخر يُحسب على مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بالعراق، فقد قامت جامعة الدول العربية بدورها بكل وضوح وتصميم، وذلك منذ الأيام الأولى لغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، حيث أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة بالقاهرة، في آب/أغسطس ١٩٩٠، قراره البالغ الأهمية، الذي أكد التزام الجامعة بقرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الصدد في الأيام الأولى من الشهر نفسه، وإدانة العدوان، وعدم الاعتراف بأية نتائج ترتبت عليه، والمطالبة بانسحاب قوات الغزو فورا إلى مواقعها السابقة للأول من آب/أغسطس ١٩٩٠، بالإضافة إلى تأكيد سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وتأييدها في كل إجراءاتها لتحرير أرضها. وهذا القرار - قرار جامعة الدول العربية - لعب دورا رئيسيا في تحقيق الشرعية لقيام تحالف عربي ودولي لتحرير الكويت عام ١٩٩١.

كما قامت الجامعة العربية والدبلوماسية العربية الجماعية بجهد ضخم لتدعيم مهمة آلية مجلس الأمن للتفتيش عن أسلحة التدمير الشامل في العراق، ثم قامت بجهد ضخم لتحقيق عودة المفتشين إلى العراق مؤخرا، وتأكيد حرية عملهم وتحركهم، وهو ما أشار إليه مجلس الأمن في قراره ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكانت هذه خطوة هامة لإعطاء المجلس الوقت والحجة لمعارضة الخيار العسكري الذي كان مطروحا بقوة كما هو معروف طوال العام الماضي وحتى حدوثه فعليا - خارج سلطان الأمم المتحدة - منذ العشرين من آذار/مارس الماضي.

ومن ناحية أخرى، قامت الدول العربية بدعم الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بأسلحة التدمير الشامل، وكان آخرها تصويت العضو العربي في مجلس الأمن - سوريا - مؤيدة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وهو قرار أيدته جامعة الدول العربية باعتبار أنه يعزز قرارات الشرعية الدولية، ولكنه لا يدعو إلى الحرب، لا صراحة ولا ضمنا.

ولما ادلهمت الأمور، وارتفع طنين طبول الحرب، وقف مجلس الجامعة بكل صراحة ووضوح في رفضه لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، وطالب بضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية. كان هذا هو قرار القمة العربية في شرم الشيخ في آذار/مارس الماضي، ومن قبلها في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. أي إن موقف الجامعة العربية الرسمي ظل دائما، سواء في قضية فلسطين والتراع العربي الإسرائيلي، الذي لا يزال قائما على أشده ولن ينتهي إلا بالسلام العادل والمتوازن، أو في قضية العراق التي لا تزال تنذر بتطورات خطيرة في داخل العراق وعلى مستوى المنطقة كلها، موقفا مؤيدا للشرعية الدولية ومستندا إليها في تحقيق العدالة والأمن ومن ثم الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط على اتساعه.

بالإضافة إلى هاتين القضيتين الرئيسيتين، حددت الجامعة رؤيتها الإطارية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، الذي لا يتحقق إلا بإزالة أسلحة التدمير الشامل من دول المنطقة جميعا دون استثناء. فترع أسلحة التدمير الشامل العراقية لا يصح أن يكون إلا خطوة في سبيل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل كافة، على النحو الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، الصادر في إطار الفصل السابع من الميثاق، أي أنه واجب النفاذ. وأشير هنا بكل صراحة إلى أسلحة التدمير الشامل التي تمتلكها إسرائيل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، وإلى ضرورة البدء في التعرض لها والتفتيش عنها، تمهيدا لإقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل كافة في الشرق الأوسط ومنعا لحدوث سباق خطير للتسلح.

وفي ذلك الصدد تسعى الجامعة العربية إلى زيادة فعالية دورها الإقليمي في منع وإدارة المنازعات وتسويتها بالطرق السلمية، حيث قام المجلس الوزاري للجامعة باعتماد آلية عربية لهذا الغرض، ستدخل حيز النفاذ قريبا. كما أن الجامعة – في إطار اهتمام دولها بالمسائل الخاصة بمكافحة الإرهاب – لديها مركز اتصال بلجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن. وتقوم الجامعة حاليا بتعزيز إمكاناتها البشرية في المجالات المساندة لتحقيق السلام، مثل نزع السلاح والمجتمع المدني وغيرهما.

ومن جانب آخر، لعبت الجامعة العربية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، دورا محوريا في إطلاق أول جهد عربي متخصص في تقييم وضع التنمية الإنسانية في الدول الأعضاء، بما يوفر رؤية شاملة لكيفية تصدي تلك الدول فرادى ومجتمعة لمكامن الضعف والتعاون على علاجها وفقا لبرامج إقليمية ودولية. إن الجامعة العربية في محاولتها للتحديث وزيادة الفعالية تعمل على أن تكون على مستوى الأحداث، وعلى وفاق مع الزمن الذي نعيش فيه، ولكنها في الوقت نفسه تعني بأن يكون عملها ودورها في نطاق مبادئ وأهداف وبرامج الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مختلف فروع المنظومة الدولية ذات الصلة.

إن نظام الأمن الجماعي الدولي الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة قام على مبادئ أساسية، في مقدمتها احترام جميع الدول للقانون الدولي، واضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتعاون المنظمات الإقليمية على تحقيق ذلك الهدف بما يتوافق مع مبادئ الميثاق على نحو ما نصت عليه المادة الثانية والخمسون.

وبما أننا نتحدث عن التحديات القائمة نقول إن هذا النظام، الذي اجتاز اختبارات عصيبة في الماضي، يتعرض حاليا لأخطر تحد له على الإطلاق. فتجاهل القانون والميثاق علنا، وغلبة القوة المسلحة تحت دعاوى مختلفة خارج إطار الشرعية، أصبح أمرا واردا، بل يبدو أنه صار من الطبيعي أن

يتداول البعض بشأن مسائل مثل تقنين الاحتلال وكيفية إدارة قوى أجنبية لدولة مستقلة، وأن يُطلب بعد ذلك من مجلس الأمن أن يلحق بالركب، وأن يُشرِّع لمثل تلك الحالات التي اعتقدنا أنها ذهبت إلى غير رجعة منذ عقود، وهو أمر خطير للغاية على مستقبل العلاقات الدولية كلها.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن النظام الذي وُضع في الميثاق مهدد بالانهيار بلا شك. وهنا أود القول إن الأمم المتحدة لن تستطيع أن تضفي الشرعية على حكومة تقوم على نتائج غزو عسكري على غير هوى الشعب المعني. إن الشرعية تنبع من إقامة الشعب لحكومته ونظامه، وليس من قرار تصدره قوى أجنبية، أو برنامج ترسمه منظمة دولية، ولو كانت الأمم المتحدة.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعطي للمنظمات والترتيبات الإقليمية مساحة لا بأس بها في التحرك من أجل احتواء التراعات وتسويتها آخذا في الاعتبار أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق مجلس الأمن. غير أن الواقع العملي يثبت أن المجلس لا يتعامل مع جميع الترتيبات الإقليمية بنفس المستوى. نجده تارة يعطي منظمة فرصة ومساحة مناسبة لمنع أو تسوية أزمة، ونجده يتجاهل منظمة إقليمية أخرى في وضع مشابه. وفي تقديرنا أن استقامة النظام الأمني الدولي الجماعي في الفترة المقبلة سوف تتطلب رفع كفاءة استعانة المجلس بالتنظيمات الإقليمية في تعامله مع الأزمات المختلفة.

وأخيرا، سيدي الرئيس، ففي مقدمة حديثكم عن الموضوع المطروح، أكدتم خطورة التحديات التي تواجه العالم حاليا، التقليدية منها والمستجدة، ودعوتم إلى هذا الاجتماع لتعبئة الجهود لمواجهة الموقف الناجم عن هذه التحديات. وذكرتم، كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بأهمية النظر في عمليات صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام. وأخيرا دعوتم إلى مشاركتنا جميعا على المستويات الدولية والإقليمية في منع المنازعات وفي إدارتها وفي حلها. وذلك كله منطقي ومقبول إلا أن الواقع ومشاكله قد يستلزمان آليات مختلفة وسريعة.

والمخضرمون منا في مجال العلاقات الدولية، ومتابعة التراعات الإقليمية، ودور الأمم المتحدة فيها، يلحظون أن هذه الأفكار ذاتها وربما بكامل مفرداتها، كانت على لسان وفي أدمغة كل من جلس حول هذه المائدة سنة بعد سنة وعقدا بعد عقد، وأخشى أن ننتهي إلى نفس ما انتهى إليه من قبلنا من توصيات تقليدية يضرب بها في النهاية عرض الحائط.

نعم، إن الواقع يفرض نفسه، فنحن جميعا نعلم أن الحرب على العراق تشكل نزاعا دوليا خطيرا، ربما انتهى فصل منه ولكن قد تتبعه فصول. والاحتلال الأجنبي أيا كانت صفته يؤدي اليوم أو غدا إلى ثورة تشتعل ضده، خاصة وأن المشاعر على اتساع المنطقة مشتعلة بالغضب والحنق وربما الكراهية بسبب ما حدث ويحدث. هذا بالإضافة إلى فشل مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة في التعرض لهذا التراع بمقتضى ما هما مفوضان فيه من مواد الميثاق مما يهدد نظام الأمن الجماعي في صميمه.

أقول هذا لأن الموقف جديد وخطير، ولأن مجلس الأمن تم بالفعل إسكاته بينما الحرب تدور حوله، حرب حقيقية لا شك أن أعضاء المجلس شاهدوها كفيلم سينمائي مؤسف، والأنكى أن أصواتا تتردد تسمعونها تهدد بأن هذه الحرب ليست إلا المشهد الأول من رواية طويلة تتهدد منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

هذا كله يجعل من المتعين ألا يكون هذا الاجتماع مجرد اجتماع تقليدي ينتهي بمجموعة من التوصيات. إنني أقترح أن ندعو إلى مؤتمر دولي – في إطار الأمم المتحدة –

مثل المؤتمرات السابق عقدها لمعالجة مشاكل بعينها ذات تأثير جذري في حياة المجتمعات. في مجالات مثل السكان وحقوق الإنسان وغيرها. أقول إن الأوان حان لنعقد مؤتمرا بشأن الأمن الدولي والحفاظ عليه ومواجهة التحديات الموجهة إليه، تسبقه اجتماعات إقليمية تناقش الموضوع ذاته، تنظمها المنظمات الإقليمية والمجموعات الجغرافية المختلفة وتعد للمؤتمر الدولي الخاص للحفاظ على الأمن ودراسة نظام الأمن الجماعي بعد ما تعرض له، ومنعا لما سوف يتعرض له، فيما يبدو، من صدمات.

إن الأمن الدولي والإقليمي لا يمكن ولا يصح أن يترك تحديده، بل وعلاجه لدولة واحدة، أو حتى مجموعة من الدول بعيدا عن الأمم المتحدة. وطالما أصبح من الممكن إسكات المجلس، ومنع الجمعية من الاجتماع للقيام بمهامها، فربما كان الحل الوحيد هو مؤتمر دولي لمناقشة الوضع كله. وكلنا رجاء في أن يطرح المجلس تحت رئاستكم هذه الفكرة، وأن نواليها في مختلف الجهات والأقاليم. والرجاء الآخر هو ألا تجهض هذه الفكرة كما أجهض دور المجلس ودور الجمعية في لحظة من أخطر اللحظات بالنسبة للأمن الإقليمي والأمن الدولي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، دعوني سيدي أؤدي واجبي السار بالترحيب بعودتكم إلى نيويورك وإلى مجلس الأمن. ومن دواعي شرفنا أن نشارك في هذه الجلسة تحت رئاستكم.

هذه جلسة هامة بشأن موضوع هام اختاره بلدكم لمناقشتنا. وأنا أرحب بالملاحظات الهامة التي أبداها الأمين العام، وأرحب بوجوده ومشاركته. ونود أيضا أن نشكر الأمناء العامين لمختلف المنظمات الإقليمية لوجودهم هنا.

وأود أن أرحب، من خلالكم، سيدي الرئيس، بصديقي العزيز، السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية. لقد استمعنا إلى بيانه باهتمام كبير.

يفترض من مجلس الأمن، وفقا للميثاق، أن يوفر نظاما للأمن الجماعي. وهذا النظام مصمم لحماية الضعيف من القوي. ومن واجبنا، رغم شوائب مجلس الأمن والميثاق ألا نفعل، نحن الذين نحتاج إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة أكثر من الدول الأقوى، أي شيء ينال من سلطته أو نشكك في صلاحيته، حتى في هذه الأوقات العصيبة.

نحن مقتنعون بأن مجلس الأمن ليس هو الذي فشل في الأزمة الراهنة، الفشل، إن كان هناك فشل، من جانب الدول الأعضاء في المجلس في أن تتفق، وعلى وجه الخصوص الفشل من جانب الدول الأعضاء الدائمة العضوية في المجلس، التي تملك حق النقض، على أن تتفق فيما بينها.

وفي حقيقة الأمر، ما ثبت هو أن مجلس الأمن وضع نقاطا مرجعية عالية جدا لإنفاذ الإجراء المنصوص عليه في المادة ٤٢ من الميثاق. وأعتقد أن هذا جانب إيجابي إذا ما استشرف المرء أزمات أخرى ممكنة.

أود أن أقتبس من مقالة ظهرت في ''انترناشيونال هيرالد تريبيون'' أمس. لقد جاءت بمناسبة نعي موظف مدني من موظفي الأمم المتحدة توفي من مرض في فييت نام. ذكرت المقالة في جزء منها أن: ''الأمم المتحدة ليست طرفا مستأسدا، وليست عالمة بكل شيء، وليست قوة عليا، وهي ليست غير هامة''.

وحتى إذا صدقنا أن حكم القانون قد انتهك، من الواجب علينا أن نعمل على استعادة حكم القانون في العلاقات الدولية. ولا يمكننا أن نغفل هذا بالتشكيك في صحة وفعالية مجلس الأمن. ويجب أن نعمل على إصلاح أية عيوب أو أوجه فشل نراها في عمل مجلس الأمن.

إن وفد بلادي ما زال يعتقد بأن مجلس الأمن سيظل محوريا لمستقبل السلم والأمن ليس فقط في العراق ولكن في الشرق الأوسط أيضا وفي أنحاء أخرى من العالم مثل جنوب آسيا، حيث اعتمد مجلس الأمن قرارات حددت إطار الشرعية في تنظيم العلاقات في ذلك الصدد. ذلك هو اعتقادنا. ونؤمن بأن المنظمات الإقليمية لا يمكن أن تكون مفيدة وناجعة إلا إذا عملت على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستجابة للشرعية التي أرست قواعدها قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن يظل ذلك القوة الدافعة للمنظمات الإقليمية.

أخيرا، نعتقد بأن ما سنحتاج إلى وضعه في المستقبل للتعامل مع الصراعات والنزاعات في أجزاء مختلفة من العالم هو صيغ مطورة محسنة لا تشمل البلدان الإقليمية المشاركة بصورة مباشرة في النزاعات فحسب بل أيضا الدول الكبرى وربما مجلس الأمن ذاته كوسيط يقدم إطارا، وشرعية وسلطة لتسوية الصراعات والنزاعات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أود أن أنوه بحضور رئيس الجمعية العامة، السيد ايان كافان، بيننا.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بتعميق فهمنا جميعا لما هو مطلوب لتقديم الأمن في كل المراحل، من منع الصراع مرورا بحفظ السلام إلى التعمير وبناء السلم، ليس على الأقل في مواجهة التهديدات الناشئة، بما في ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، فإن مهمة مجلس الأمن أصبحت متزايدة التعقيد وواسعة. وإننا لا نقلل من مصادر قوة مجلس الأمن القائمة، أو الدرجة التي تطورت بها هذه المصادر في العقود الماضية. ولكن المجلس في تطوير قدرته على حماية السلم والأمن الدوليين، التي أُسس من أجلها، فإنه بحاجة لأن يطور الأدوات اللازمة للقيام بذلك.

لذلك، فإن المملكة المتحدة ترحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذا الاجتماع، وبتوجيهكم دفة القيادة فيه. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا رئيسيا في عمل المجلس. ومن المهم من أجل فعالية قرارات المجلس أن نعزز العلاقة مع المنظمات الإقليمية وأن نشجع، إذا كان ذلك مناسبا، تعزيز العلاقات بينها. إن اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس مع المنظمات الإقليمية قد يقدم بعض النماذج.

وأود أن أقدم بعض الأسئلة المختصرة عن كيفية القيام بذلك، وسأفعل ذلك تحت عناوين ثلاثة: تطوير تبادل المعلومات وتطوير القدرات وتطوير العلاقات. وفي طرح هذه المسائل، لا يود وفد بلادي أن يعطي الانطباع بأن لا شيء يحدث. فعلى النقيض من ذلك استمعنا صباح اليوم إلى الكثير حول ما يجري فيما بين المنظمات الإقليمية. ولكننا نود أن نشجع القيام، مع ممثلي المنظمات الإقليمية الحاضرة هنا اليوم، بدراسة ما إذا كان المجلس يقوم بما يكفي.

لذلك، أبدأ أولا بتبادل المعلومات لأن تدفق المعلومات بصورة أفضل ينبغي أن يجعل عملية صنع القرار أفضل. وفيما يتعلق بتدفق المعلومات من المجلس إلى المنظمات الإقليمية، نود أن نتساءل هل تشعر المنظمات الإقليمية بأنها حسنة الاطلاع عن مناقشات المجلس وقراراته. وهل هناك مجال للتحسين؟ فنحن نقوم بإرسال جميع قرارات مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء. هل ينبغي أن ترسل إلى المنظمات الإقليمية أيضا؟

ثم هناك المعلومات من المنظمات الإقليمية إلى المجلس. كيف يمكن للمنظمات الإقليمية أن تستجيب بصورة أفضل لطلبات المجلس من أجل المعلومات والتعاون، على

سبيل المثال الطلبات بشأن التقارير عن أنشطة القوات التابعة للمنظمات الإقليمية أو عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة من قبل البلدان التي تنتمي لمنظمة إقليمية؟

وهناك تدفق للمعلومات من كلا الجهتين بين المجلس والمنظمات الإقليمية. ونعتقد بأنه يوجد مجال لتبادل وجهات النظر والمعلومات بصورة أكثر انتظاما وأكثر حيوية. وبالتالي، هل هناك آليات ينبغي أن نستكشفها لتكوين صلات أفضل، مثل المزيد من التبادل بين غرف العمليات؟

أخيرا، فيما يتعلق بالتبادل بين المنظمات الإقليمية، كيف يمكن تحسين تشاطر ونقل أفضل الممارسات؟ وهل هناك أشياء يمكن للمجلس أن يقوم بها لتشجيع ذلك؟

أنتقل إلى المجموعة الثانية من أسئلتي، حول القدرة. نعتقد إن من المفيد أن نفهم ونطور القدرة القائمة لعمل مجلس الأمن. وبصورة مماثلة، نعتقد بأن من المفيد أن نفهم ونطور القدرات من أجل حل النزاع المحلي والإقليمي. هل نحن كمجلس نحتاج إلى توسيع فهمنا لطائفة المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تساعد على مواجهة التهديدات الناشئة ضد السلم والأمن الدوليين؟ ونحن كمجلس استخدمنا بصورة كبيرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. هل هناك كيانات تجاهلناها: منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات الإقليمية التي لها القدرة على مراقبة الانتخابات، أو منظمات حقوق الإنسان؟

كيف يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تساعد على تحسين قدرة هذه المنظمات الإقليمية والمجلس للعمل معها لكي تتمكن من القيام بالمزيد للتعامل مع التهديدات الناشئة ضد السلم والأمن في أقاليمها؟ هل هناك مجال لا لتبادل المعلومات بين المنظمات الإقليمية فحسب بل أيضا لبناء القدرات بينها؟ فقد سمعنا هذا الصباح للعرض المقدم من منظمة الدول الأمريكية بأن تساعد المنظمات الإقليمية على الاستفادة من خبرتها. وأنا، كأوروبي، أتساءل إذا يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدم المزيد من خبراتها لمنظمات في أقاليم أخرى، وإذا يمكن نسخ وتطبيق مكون إدارة الأزمة المدنية في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية في أماكن أخرى من العالم.

أخيرا، أتطرق إلى المجال الثالث من أسئلتي، حول العلاقات: إن تبادل المعلومات وبناء القدرات سيكون قيِّما. ولكن أكثر من ذلك، نعتقد أنه يوجد مجال لمزيد من تطوير الفهم حول كيفية استخدام هذه القدرات. هل هناك مجال للأمم المتحدة لتنشئ تفاهمات رسمية عامة مع منظمات إقليمية عن الكيفية التي يمكنها في أغلب الأحيان أن تضيف قيمة إلى الجهود التي يضطلع بها المجلس؟ إن الحوار المهيكل بين المنظمات الإقليمية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، على سبيل المثال، يمكن أن يبني فهما حول كيفية استكمال قدرات المجلس التقليدية بموارد المنظمات الإقليمية.

وكعضو في الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة عملت بصورة مشتركة منذ عام ١٩٩٨، مع فرنسا على وجه الخصوص، في تطوير قدرة إدارة الأزمة في أوروبا، وإننا نرحب كثيرا جدا ببداية حوار في الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد عمرو موسى لثلاث دقائق للإجابة على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد موسى (تكلم بالانكليزية): أقدر حقا الملاحظات التي أبداها الممثل الدائم لباكستان وممثل المملكة المتحدة.

فيما يتعلق بالتعقيب الأول، أود أن أقول، إنه بالفعل يلزمنا نحن الذين نحتاج إلى مجلس الأمن والجمعية العامة أن نفعل كل ما يمكن لمنع تبدد سلطة المجلس ومصداقية المنظومة. وقد استخدم السفير أكرم تعبيرا مختلفا لكي يصف نفس الحالة عندما أشار إلى فشل الدول الأعضاء في المجلس، لا سيما الأعضاء الدائمون، في الاضطلاع بواجباتهم. وهو قول نفس الشيء بصورة مختلفة، لكنه اختار أن يقول إن هناك شعورا متزايدا بأن مجلس الأمن يتعرض لتهديد خطير عندما يتعلق الأمر بدوره ومصداقيته وأشاطره الأمل في أن يبقى مجلس الأمن أساسيا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، لكن هذا يحتاج إلى إعادة النظر واستخلاص العبر مما حصل في الأسابيع الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالتعقيبات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة، فإنني اتفق كثيرا مع كلمته عن التعامل مع تدفق المعلومات عندما يتعلق الأمر بالتفاعل بين مجلس الأمن أو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لكن، بالفعل - يتعين علينا أن نطور نظاما يمكن أن تأخذ فيه المعلومات كلا الاتجاهين لكي يستفيد الطرفان من ثروة المعلومات المتاحة للأمم المتحدة وكذلك لكل المنظمات الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالقدرات على تسوية التراعات، فنحتاج إلى تكاتف الأيدي في تسوية التراعات وإلى تسليط الضوء على التعاون مع المنظمات الإقليمية، وهو أمر غير موجود. ما الذي يمكن أن نقوم به وماذا يتبقى لنا أن نفعل لمساعدة المنظمات الإقليمية على القيام بواجباتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين تحت إشراف مجلس الأمن، وفقا لاختصاصه؟ ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بهذا الاختصاص أولا إذا كان للمنظمات الإقليمية أن تتمكن من المساعدة وتحتاج إلى برنامج للتعاون بشأن مسألتي المعلومات والقدرات، ضمن إطار الميثاق.

وأعتقد أن هذا سيغطي النقطة الثالثة التي ذكرها ممثل المملكة المتحدة: وهي تطوير تفاهم رسمي من أجل التمكن من إضافة قيمة إلى عمل المجلس، وهو ما يحتاج إليه حاجة ماسة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو السيد جان كوبيتش، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أدعوه لشغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوبيتش (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أكون هنا في مجلس الأمن بعد أن كنت أحضر في السابق بوصفي ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، والآن بصفتي الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. باسم المنظمة ورئيسها الحالي، وزير خارجية هولندا جاب دي هووب شيفر، أشكركم، سيدي، على دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة التي تعقد في الوقت المناسب.

وخلال مؤتمر قمة المنظمة في اسطمبول لعام ١٩٩٩، أكد رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في المنظمة من جديد:

> ”المسؤولية الأولية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين ودوره الأساسي في الإسهام في الأمن والاستقرار في منطقتنا“.

ولقد أكدوا من جديد بأن المنظمة بوصفها ترتيبا إقليميا أنشئ بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبصفتها منظمة أساسية للتسوية السلمية للتراعات في إطار منطقتها الإقليمية، وبصفتها أداة رئيسية للإنذار المبكر ومنع التراع وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في فترة ما بعد التراع فضلا عن أنها المنظمة الجامعة والشاملة للتشاور وصنع القرار والتعاون في منطقتها الإقليمية.

ومنذ بداية المنظمة في عام ١٩٧٥، قام عملها على أساس مفهوم الأمن الشامل والمشترك والأمن الذي لا يتجزأ. ومن ذلك المنظور تعزز المنظمة بنفس القدر حقوق الإنسان، وحكم القانون والمؤسسات الديمقراطية، ووسائط الإعلام الحرة، والانتخابات الحرة والنزيهة - بما في ذلك الإشراف على الانتخابات ومراقبتها - والإصلاحات الاقتصادية، والحكم الصالح ومكافحة الفساد والأمن الإيكولوجي، بالإضافة إلى الجوانب السياسية والسياسية - العسكرية الأكثر تقليدية للأمن، بما فيها تدابير بناء الثقة وبناء الأمن والأنشطة المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على سبيل المثال لا الحصر. والطابع المتعدد الأوجه والعابر للحدود للتحديات الأمنية في العالم المعاصر، مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للقارات أو التمييز العرقي والديني والتعصب يقتضي اتباع نهج متعدد الأطراف واستجابة مشتركة على حد سواء.

وقد شكلت المنظمة دوما منتدى منفردا للحوار السياسي والأمني الشامل وللتعاون بين الدول المشاركة فيها ولتطوير مبادئ ومعايير في مختلف مجالات الأمن، لكن المنظمة أيضا عملية المنحى وتشغيلية بصورة كبيرة. وتشمل الأدوات العملية التي تحت تصرفنا: المفوض السامي للأقليات الوطنية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والممثل المعني بالحريات ووسائط الإعلام، والأمانة العامة بالإضافة إلى الجمعية البرلمانية.

وقبل عقد تقريبا، نشرت المنظمة أول بعثة لها. حاليا، تمثل بعثات المنظمة وعملياتها الميدانية معلما في المنظمة. ويعمل حوالي ٤٠٠٠ من موظفينا الدوليين والمحليين في ١٩ عملية ميدانية مدنية كما أن ٨٠ في المائة من ميزانية المنظمة مكرسة لعملهم.

إن نشر بعثاتنا يقتضي بصورة سريعة، في جملة أمور، حلولا بسيطة وتشغيلية وكفؤة في إدارة الموارد تدعمها تكنولوجيا قوية للمعلومات ويمكن التعويل عليها. ويكمن في لب هذه الحلول مسؤولية ومساءلة محددتين بصورة واضحة، وأدوار وعمليات مبنية على مديري برامج المنظمة، ورؤساء المؤسسات ورؤساء البعثات.

ولزيادة استجابة المنظمة لتحديات الأمن المعاصرة، اتخذ المجلس الوزاري للمنظمة الذي عقد في بورتوريكو في كانون الأول/ديسمبر الماضي عددا من القرارات الهامة. وقررت المنظمة أن تطور خلال هذا العام استراتيجية للمنظمة من أجل التصدي للتهديدات على الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين. وستجري الاستراتيجية جردا للتهديدات على الأمن والاستقرار في المنطقة الإقليمية للمنظمة وتقوم بتحليل طابعها المتغير وأسبابها الرئيسية، مع تحديد الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تمنع أو تكافح تهديدات الأمن والاستقرار وتسهم في الجهود الدولية ذات الصلة. كذلك قرر الوزراء إجراء استعراض لحفظ السلام بهدف تقييم قدرات المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام وتحديد الخيارات للمشاركة المحتملة للمنظمة في حفظ السلام في المنطقة الإقليمية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر المؤتمر السنوي الأول للاستعراض الأمني، المقرر عقده في حزيران/يونيه القادم، إطارا لحوار أمني معزز في المنطقة الإقليمية للمنظمة.

ومثلما هي الحال في منظمات دولية وإقليمية كثيرة أخرى منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صعدت قضايا متعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب إلى قمة جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أكدت مجددا كل من خطة عمل مكافحة الإرهاب، التي اعتمدها المجلس الوزاري للمنظمة في بوخارست عام ٢٠٠١، وميثاق المنظمة بشأن منع الإرهاب ومكافحته، الذي تم اعتماده في المجلس الوزاري في بورتو

عام ٢٠٠٢، على المبادئ والنهج الأساسية التي توجه أعمال المنظمة في مكافحة الإرهاب دعما للجهد الذي تقوده الأمم المتحدة. وقبل مجرد شهر واحد، أبلغت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية عن أنشطتها وتجاربها في مجال مكافحة الإرهاب.

وتتضمن الإمكانيات والقدرات الهامة الأخرى لمنع ومكافحة التحديات التقليدية والجديدة للأمن على حد سواء، التي بنتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنوات الأخيرة القيام بأعمال الشرطة ورصد الحدود والأمن ومكافحة الاتجار في جميع أشكاله. وزيادة تعزيز عمل المنظمة في تلك المجالات أولوية مهمة للرئاسة الهولندية الحالية للمنظمة في عام ٢٠٠٣. فعلى سبيل المثال، سيخصص تماما الاجتماع المقبل للمنتدى الاقتصادي التابع للمنظمة المزمع عقده في براغ، لمسألة مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة.

والدروس المستفادة من البعثات الأربع التابعة للمنظمة، التي لديها الآن عنصر يتصل بالشرطة، ومن الخبرة التي تم الحصول عليها في وحدة الشرطة للمسائل الاستراتيجية، التي أنشئت العام الماضي في الأمانة، تمكن المنظمة من أن تقدم على نحو شامل مساعدات تتعلق بالشرطة في مجالات الإصلاح والتدريب وبناء القدرات والمؤسسات.

ونظرا للعضوية الواسعة والداعمة في المنظمة وهجها الشامل حيال الأمن ومرونتها التشغيلية المثبتة، فقد أظهرت المنظمة درجة عالية من الفعالية في تطوير أنشطة متعددة الأبعاد ونشرها على نحو سريع. وأثبتت أيضا المنظمة أنها شريك جيد لمنظمات أخرى منخرطة في عمليات معقدة للسلام. وتولي المنظمة اهتماما خاصا للتكامل بين جهودها وجهود الأمم المتحدة التي هي بالفعل حجر الزاوية الأساسي للمسؤولية وللعمل على الصعيد المتعدد الأطراف. والغرض من ذلك هو استحداث آلية تشغيلية متضافرة لتعزيز التصدي المشترك للتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتساعدنا في ذلك الجهد الاجتماعات الدورية التي تعقد بين الأمين العام والمنظمات الإقليمية.

وهناك عدد من الأمثلة على كيفية عملنا جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين – مع الأمم المتحدة في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود، حيث تشكل بعثة المنظمة في كوسوفو دعامة بناء الديمقراطية والمؤسسات لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأيضا في جورجيا، وفي الماضي في طاجيكستان وفي البوسنة والهرسك. ومن ضمن شركائنا الدوليين الرئيسيين الآخرين هناك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، وعلى نحو متعاظم، منظمات في منطقة رابطة الدول المستقلة. والمبادئ التوجيهية للمنظمة والتزامها بهذا التعاون محددة في منهاجها للأمن التعاوني، وهو الوثيقة التشغيلية لميثاق المنظمة لعام ١٩٩٩ للأمن الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، وبوصفنا منظمة إقليمية، تنظر المنظمة إلى دورها بصفته إطار عاما ومنتدى للتفاعل والتعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية ومبادرات عمل تعمل في منطقة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فقد أبقت المنظمة أو كثفت اتصالاتها بمنظمات إقليمية أخرى خارج مجال المنظمة، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي ذلك الصدد، ظل الهدف يتمثل في مشاطرة خبراتنا في مجالات متعددة. ونقطة بداية جيدة لهذا التعاون هي عملنا المشترك مع ستة شركاء للمنظمة في البحر الأبيض المتوسط وأربعة شركاء آسيويين

للتعاون. وأفغانستان هي الشريك الآسيوي الرابع، انضمت قبل أسبوعين بوصفها شريكة المنظمة للتعاون.

وفي ختام بياني، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذه المبادرة التي اتخذتها الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أركز على أن المنظمة مستعدة للتعاون ولتشاطر معرفتها وخبراتها وراغبة في التعلم من الأمم المتحدة ومن شركاء دوليين آخرين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن سعداء برؤيتكم في مقعد الرئاسة، سيدي الرئيس. ونرحب بمبادرة المكسيك لعقد هذه الجلسة، ونرحب أيضا ببيان الأمين العام، الذي أولى اهتمامه الدائم لإقامة شراكات متعددة بغية تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نرحب بالممثلين الرفيعي المستوى عن المنظمات الإقليمية المشاركة في مناقشة اليوم. وتبرز تلك المشاركة أهمية الموضوع الذي اقترحته المكسيك لمناقشة اليوم.

ومثلما ذكر متكلمون آخرون، فقد تم تجميع ثروة كبيرة من الخبرة فيما يتعلق بتعاون مجلس الأمن مع المنظمات المشاركة في هذه الجلسة، وأيضا مع منظمات أخرى. وتعامل المجلس على نحو نشط مع منظمة الدول الأمريكية من أجل حل الصراعات في أمريكا الوسطى وفي هايتي. وقد كان للمجلس أيضا شركاء يمكن الاعتماد عليهم في العمل على إيجاد تسويات لبؤر التوتر في أفريقيا، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات دون إقليمية أخرى في القارة. ويسهم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما كبيرا في جهودنا المشتركة لحل الصراعات في البلقان وفي أجزاء أخرى من العالم. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لجامعة الدول العربية أن تؤدي دورا مهما في البحث عن سبل سلمية لحل المشكلات العديدة في الشرق الأوسط.

وبطبيعة الحال لا يمثل المدعوون إلى حضور جلستنا اليوم القائمة الكاملة للمنظمات الإقليمية التي أسهمت ولا تزال تسهم إسهاما كبيرا، بالتعاون مع مجلس الأمن، في الحفاظ على الأمن الإقليمي في أجزاء مختلفة من العالم. ورابطة الدول المستقلة من ضمن تلك المنظمات التي تعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لتسوية الصراعات. وقد أسهم بالفعل حفظة السلام من رابطة الدول المستقلة إسهاما كبيرا في حل الأزمة في طاجيكستان. وفي الوقت الحالي، يعملون بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا.

ونود أيضا أن نركز على الدور الذي تؤديه منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي كان أعضاؤها أول من أثار قضية الحاجة إلى التحرك ضد نظام الطالبان الذي كان يحكم أفغانستان.

ومنظمة شنغهاي للتعاون مهمة جدا في توفير الاستقرار والأمن في المنطقة الآسيوية الشاسعة، التي تضم بلدان وسط آسيا والصين وروسيا.

وفي هذه المرحلة المعقدة في العلاقات الدولية، من الملح أكثر مما سبق أن نطور ونحسن باستمرار التعاون في الأمم المتحدة، ولا سيما التعاون بين مجلس الأمن والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يتم ذلك على أساس من القاعدة الصلبة لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما استنادا إلى المادة الثامنة التي أشار إليها اليوم الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية ومشاركون آخرون في هذه الجلسة.

ومع مراعاة الدور المتعاظم لحفظ السلام الإقليمي، نؤيد زيادة تطوير التعاون في ذلك الميدان بينما نستعمل على نحو أكثر فعالية إمكانيات وموارد المنظمات الإقليمية والتنسيق والتكامل المتزايدين بينها وبين الأمم المتحدة.

وينبغي أن يتسم هذا التفاعل بالمرونة وأن يطور في ضوء الدور الرائد الذي تضطلع به المنظمة، وكذلك اعتماد تقسيم معقول للعمل فيما بين الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية، ومراعاة الميزة التفضيلية لكل منها.

ولا نزال نعتقد بأنه ينبغي أن تتلازم أي عملية إقليمية أو يضطلع بها تحالف لحفظ السلام بإذن مجلس الأمن والمساءلة أمامه، ولا سيما عندما تتضمن ولايتها إجراءات الإنفاذ. وهنا، لا تزال المبادئ التوجيهية التي لا نزاع فيها تشكل المبادئ والمعايير الأساسية لأنشطة حفظ السلام، بما فيها الامتثال الدقيق لميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما، التي يتحمل مجلس الأمن وفقا لها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وسيقرر النجاح في تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، إلى حد بعيد، فعالية استجابة المجتمع الدولي للعدد الوافر من التحديات الجديدة التي تواجهنا حاليا، بما في ذلك خطر الإرهاب الدولي. وقد أدى هذا الخطر إلى إنشاء لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد العمل الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب تأييدا قويا، ونؤيد زيادة تطوير التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية بغية تنفيذ مختلف القرارات التي اتخذها المجلس.

وتعتقد روسيا اعتقادا جازما بأن المستقبل يكمن في الجهود الجماعية التي تبذل لحل المشاكل المشتركة للمجتمع الدولي ككل. ونعتقد بأننا نحتاج من أجل تنفيذ مفهوم الأمن الجماعي في البيئة الحالية بصورة عملية، إلى إنشاء نظام عالمي للتعامل مع التحديات والأخطار الراهنة. ومن الواضح، أن هذا النوع من النظام يجب أن يكون عالميا وشاملا وذلك لكفالة اتخاذ قرارات فعالة، مع مراعاة الصلة المباشرة التي توجد بين هذه التحديات والأخطار الجديدة.

ومن الطبيعي أنه يجب أن تكون الأمم المتحدة مركز التنسيق لهذا النوع من النظام. وقد حدد إعلان الألفية، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية للجمعية العامة، الأهداف الرئيسية لهذا العمل في المستقبل. وينبغي أن يتيسر تحقيق هذه الأهداف بصورة فعالة في هذه المرحلة، باعتماد القرار ١٤٥/٥٧ ”التصدي للتهديدات والتحديات العالمية“ أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة بتوافق الآراء. فذلك القرار ينص على مساهمة المنظمات الإقليمية في المهام المحددة فيه، ونأمل بأن تكون مساهمتها هامة.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالإسبانية): شكرا سيدي الرئيس على مبادرة وفد المكسيك. ومن الطبيعي، على حد قول السفير شوماشر أن تتخذ المكسيك مثل هذه المبادرة، نظرا لتاريخ المنظمة والدور الذي اضطلعت به بلدان أمريكا اللاتينية في صياغة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وأن أقول كم نحن متفتحون للرسالة التي جاء ليبلغنا إياها، في وقت تحاول فيه المنظمة تعزيز وتوطيد دورها المركزي في العلاقات الدولية – الدور الذي يتعلق به بلدي بشدة. وأود أن أشكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جان كوبيس على بيانه وأن أرحب بحضور نائب وزير خارجية اليونان، السيد إيوانيس مغريوتيس في قاعة المجلس. فاليونان بلد جار وصديق لنا، ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به قريبا باسم الاتحاد الأوروبي، لأن بلغاريا، كما يعرف المجلس، من الدول المنتسبة للاتحاد.

وسوف أركز على أحد الأبعاد المحتملة للعلاقات المعقدة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وألاحظ أن هناك توافقا في الآراء حول هذه الطاولة بأن تلك العلاقات مثمرة وهامة. ومن الواضح أن التهديدات للسلم والأمن الدوليين آخذة في التحول الكامل. وتقرر هذه التهديدات الجديدة بصورة متزايدة ضرورة تكييف تصدي المجلس لها من أجل كفالة السلام والأمن في العالم.

فمن جهة، نرى الدول الضعيفة في بعض أنحاء العالم تواجه صعوبات داخلية هامة، حيث ينبثق التهديد للسلم والأمن الدوليين من داخل الدول ذاتها. ومن جهة أخرى، نرى ظهور العوامل المتعددة الجنسيات التي تهدد السلم، وأول مثال يخطر على البال هو الإرهاب بكل تأكيد. إلا أن هذه التهديدات لا تقتصر على الطابع العسكري والسياسي التقليدي وحده؛ وإنما تتسم أيضا بطابع إنساني واقتصادي وسياسي. وتتطلب هذه التهديدات المعقدة بذل جهد إضافي من جانب مجلس الأمن للتكيف بموجبها ومواجهتها. وهناك في رأينا، يعتبر الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية أساسيا.

وتكفل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في معظم الحالات - بالفعل، في كل الحالات - وجود إطار يتسم بالمرونة للتعاون مع مختلف المنظمات، يتيح لهما العمل على الأرض، إذا صح التعبير، على أسس قضائية وقانونية راسخة.

ولننظر في مثال عمليات حفظ السلام الأخرى. ففي العقد الماضي، ازداد حجم وأهمية هذه العمليات. وتحولت من النموذج التقليدي للمراقبة والقوة العدائية إلى هياكل أكثر تعقيدا بكثير لا يقتصر الاشتراك فيها على الوحدات العسكرية فحسب، بل ويشمل وحدات الشرطة والموظفين المدنيين - بمن فيهم الخبراء من مختلف الميادين. ويتسم هذا البعد المدني لعمليات حفظ السلام في رأينا بأهمية واضحة متزايدة.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى تحديد نهج مركب وشامل لصون السلم والأمن الدوليين - أي نهج يشمل احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والقانون الدولي، وسيادة القانون.

إن الحاجة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية في هذه المجالات آخذة في التزايد بوصفه أداة فعالة في التصدي لهذه التحديات. ويتضح لنا بشكل متزايد أن هناك حاجة إلى التشديد ليس على عواقب عدم الاستقرار والتهديدات للسلم فحسب، بل وعلى أسباب الصراع أيضا.

ولا يزال مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد ولايات عمليات حفظ السلام، خاصة عندما يشمل تنفيذها مشاركة منظمات إقليمية. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يوسع تعاونه مع المنظمات الإقليمية وأن يوطده في إطار عملها مع هياكل المجتمع المدني لتعزيز سيادة القانون، بما يدعم الديمقراطية المحلية، ويشجع اللامركزية، ويضمن احترام حقوق الإنسان.

ويوفر الهيكل المركب لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مثالا للتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي. والتفاعل بين قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة عنصر هام في الحفاظ على استقرار كوسوفو.

وختاما، أود أن أقول إنه اعتبارا من العام المقبل، ستتولى بلغاريا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمدة عام. وبلا شك سيكون التعاون مع مجلس الأمن أحد مجالات التركيز الأساسية للرئاسة البلغارية لتلك المنظمة الإقليمية الهامة. وستصبح مهمة الرئاسة البلغارية أسهل بفضل الخبرة السابقة التي أشار إليها السيد كوبيس في وقت

سـابق. وأود أن أشـير بصفـة خاصـة إلى المفـهوم المشـترك لتطوير التعاون بين المؤسسات الـتي تعـزز بعضـها بعضـا – الوثيقة التي صيغت في المؤتمر الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في كوبنهاغن عام ١٩٩٧، والتي كانت الأساس لميثاق الأمن الأوروبي المعتمد في اسطنبول عام ١٩٩٩.

إن إحدى الأولويات بالنسبة لمجلس الأمن، وأعتقد بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكافحة الإرهاب. فكيف يقيِّم الأمين العام للمنظمة التعاون بينها وبين مجلس الأمن، وخاصة بينها وبين لجنة مكافحة الإرهاب، في هذا المجال؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد جان كوبيس للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحها الاتحاد الروسي وبلغاريا.

السيد كوبيس (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أتقدم بالشكر الوافر لجميع المتكلمين الذين أثنوا على عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن تعاوننا مع الأمم المتحدة ومنظمات أخرى شريكة لنا، في الحقيقة، آخذ في التوسع هذا العام بشكل جيد في ظل قيادة هولندا النشطة جدا. وأود مرة أخرى إعادة التأكيد على أن هناك التزاما قويا بتطوير هذا التعاون، وأرحب كثيرا بتعهد زميلنا البلغاري – حيث ستتولى بلغاريا رئاسة منظمة الأمن والتعاون العام المقبل – بجعل التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة إحدى أولويات الرئاسة المقبلة.

وفيما يتعلق ببعض النقاط الأكثر تحديدا التي طرحها متكلمون سابقون، فإنني ممتن بصفة خاصة للمملكة المتحدة على عدد من الأفكار والمسائل والمقترحات بشأن كيفية التركيز على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتعزيزه. وأود أن أقول إنها من نواح عديدة تتواءم بدرجة كبيرة مع ما تحاول منظمة الأمن والتعاون أن تفعله ومع ما تركز عليه في جميع المجالات الثلاثة التي ذكرتها المملكة المتحدة. وأود أن أقول إنه لا يمكن لأي قدر من تبادل المعلومات أن يكون كافيا. ومرة أخرى، لا يسعني أن أتكلم عما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن وأعضاؤه، بمن فيهم الأعضاء المنتمون إلى منظمتي. ولكني أستطيع أن أؤكد للمجلس أننا، على صعيد الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون، نتبادل المعلومات بشكل منتظم مع منظومة الأمم المتحدة – ليس مع الأمانة العامة هنا في نيويورك فحسب، بل أيضا مع الوكالات المتخصصة. وما زلنا ملتزمين بتوسيع نطاق هذه العملية. وينطبق هذا الأمر على المنظمات الشريكة لنا. ونحن نوسع دائرة الاتصالات فيما بين مراكز مراقبة الحالة وغرف العمليات. مرة أخرى، هذه إحدى سمات نهجنا – كيفية تحسين تعاوننا التشغيلي العملي جدا.

وفيما يتعلق بتطوير القدرات وتكوين فهم أفضل لما نفعله، أود مرة أخرى أن أعيد التأكيد على مدى ترحيبي الحار بهذه المبادرة الممتازة التي ترد من الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن في وقت مناسب جدا. وهذه في الحقيقة إحدى السبل التي نكوِّن بها فهما أفضل لقدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو ما قد يفيد أيضا فيما يتعلق بأهداف ومقاصد مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجملها. ولقد حاولت في بياني أن أبرز نقطتين تتعلقان بقدراتنا.

وفي الحقيقة، من أجل فهم أفضل لما نفعله، نحاول أيضا أن نرتبط مع المنظمات الشريكة لنا في عمليات لتبادل المعلومات وكذلك في زيارات متبادلة. ولقد أشرت إلى برنامجنا للتوعية بالنسبة للمنظمات من خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون. فهذه المنظمات مهتمة كثيرا بتجاربنا في البعد الإنساني، وكذلك في مجال تدابير بناء الثقة والأمن. ونحن نقوم على سبيل المثال بتبادل المعلومات ومشاطرة الخبرة مع الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بتطوير التفاهم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في سياق هذه الجلسة

وحضوري هنا، سألتقي مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك مع إدارة شؤون نزع السلاح. وأود أن أشدد على تلك النقطة. هؤلاء هم نظراؤنا هنا في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وليست هذه السنة الأولى التي نلتقي فيها معهم.

ونحن نجري المشاورات بين الموظفين بانتظام، وأشرت بالنسبة للميدان إلى كوسوفو، حيث تشكل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جزءا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بل دعامة من دعائمها.

وقد شاركنا في الاجتماع الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب يوم ٦ آذار/مارس، ويسرني مرة أخرى أنه تم الاعتراف بنا كبعض المنظمات الأخرى بوصفنا منظمة إقليمية أعدت برنامج عمل بالغ القوة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسنواصل العمل على هذا النحو في مختلف المجالات، أولا وقبل كل شيء للنهوض بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، وثانيا، لتعزيز تنفيذ التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وثالثا، لمساعدة الدول المشاركة في منظمتنا على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والالتزامات الخاصة بنا، ورابعا بطبيعة الحال لتكوين مزيد من الصلات ولمزيد من تبادل الخبرات مع المنظمات الشريكة لنا.

هذا رد موجز على النقاط التي أثارها الكثيرون من الحاضرين. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لهذه المبادرة التي جاءت حقا في حينها. ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما أبداه من ملاحظات.

بالنظر إلى تأخر الوقت بنا، وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن، أود أن أجري تغييرا في الشكل وأن أطلب إلى المتكلمين الالتزام بالوقت الزمني المحدد. وسوف أسحب خيار الردود الثانية من أعضاء المجلس بعد أن يدلي المتكلم برده.

أعطي الكلمة للسيد فوليساني سيدني موفامادي، ممثل الاتحاد الأفريقي ووزير الحكم الإقليمي والمحلي في جنوب أفريقيا.

السيد موفامادي (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهنئة للمكسيك، سواء لتقلدها رئاسة مجلس الأمن أو لتهيئتها هذه الفرصة لدخول المجلس في حوار مع الممثلين الإقليميين حول موضوع على هذه الدرجة الكبيرة من الأهمية.

وأنتم يا سيدي تخلفون في رئاستكم للمجلس غينيا التي ترأست المجلس في لحظة حاسمة من حياته. ويفترض موضوع حوارنا أننا نتناول حالة استجدّت فيها بعض العوامل، ممّا يفرض علينا إعادة التفكير في ملاءمة الاستراتيجيات الراهنة لصون السلام والأمن في العالم. وبوصفنا أعضاء في المجلس وأعضاء في منظمات إقليمية، يتعين علينا أن نتناول هذه المهمة باعتبارها تمس صميم المبرر لوجودنا المشترك، ألا وهو المسؤولية التي لا سبيل إلى التملص منها عن السلام والأمن في العالم والملقاة على عاتقنا، ولا سيما على عاتق مجلس الأمن، الذي أنيطت به ولاية السلام والأمن الدوليين.

وكما يدرك المشاركون، فإن أحد التحديات التي تواجهها أفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار يتمثل في اندلاع الصراعات العنيفة بين الحين والحين في أماكن مختلفة من القارة، حتى بات الكثيرون غير قادرين على تصور أفريقيا بدون مشاكل خطيرة. وكثيرا ما أخفقت محاولات الحفز

الأدبي في إثناء مرتكبي نكبة الصراعات العنيفة المذكور عن ارتكابها. ويعزى هذا إلى أن هذه الصراعات ترجع لانعدام سبل الحصول على الموارد. بل إن أمراء الحرب الذين يرأسون المنظمات المحاربة يميلون إلى الاستفادة من اضطراب الأوضاع الناجم عن هذه الصراعات للحصول بدرجة غير متناسبة على الموارد المحدودة في بلد كل منهم.

وقد شهدنا الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة يجتهد في العمل على تحقيق رؤية سلفه، منظمة الوحدة الأفريقية. إذ اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية في لقاء عقده بالقاهرة رؤساء الدول والحكومات، في عام ١٩٩٣، إعلان القاهرة بشأن إقامة آلية لتسوية الصراعات وإدارتها وتسويتها. وفي عام ٢٠٠٢، وافق الاتحاد الأفريقي على إقامة مجلس للسلام والأمن. وها نحن نشهد بصفة متزايدة تعبئة مقصودة للموارد الأفريقية من أجل استخدامها في إطفاء نيران الصراع التي نكبت بها بلدان مثل بوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار.

وكما يدرك مجلس الأمن فإن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي فاتته فرصة بناء الدولة التي هو في أمس الحاجة إليها منذ الستينات قد اتفق آخر الأمر من خلال الحوار على رؤية لنوع المجتمع الذي يريد تشييده لنفسه. كما اتفق على الطرائق التي سيتم تشييد هذا المجتمع بواسطتها.

ولم تضع الاتفاقات الموقعة مؤخرا البلد إلا على بداية الطريق الذي سيثبت أنه رحلة طويلة صوب تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وتدرك الأطراف الموقِّعة على هذه الاتفاقات أن العبء لن تخف وطأته إلا عند تقاسمه. ومن ثم فإنها وجهت الدعوة لقدوم المجتمع الدولي واضطلاعه بما تراه دورا لا غنى عنه في المساعدة على تنفيذ اتفاقاتها. ونرجو أن يدعم مجلس الأمن هذه الاتفاقات.

وفيما نراه في القارة حاليا من تطورات حجة قوية مضادة للتشاؤم الأفريقي. ذلك أن تفاؤلنا بشأن مستقبل القارة يستند إلى ما لدينا الاستعداد لعمله وما نحن قائمون به فعلا.

ويفرض الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة حسب فهمنا له على مجلس الأمن أن يدعم هذه المبادرات. فاتخاذ هذه المبادرات بروح من تولي الأفريقيين زمام المسؤولية عن استقرار منطقتهم يشكل في حد ذاته تطورا هاما لا بد من تشجيعه. والباب مفتوح بالطبع لمناقشة الاستراتيجيات المستعملة في هذه المبادرات وتمحيصها على نحو نقدي. إذ لن يتسنى بغير ذلك أن تضيف هذه التجارب قيمة إلى الموارد القائمة بالفعل لحل الصراعات وصنع السلام على الصعيد العالمي.

ومهما نشأ في الآونة الأخيرة من عوامل جديدة، ثمة أمر واحد لا بد من قبوله عنصرا ثابتا. فنحن نعيش في عالم يتطلب من الحكومات أن تتعامل مع بعضها البعض في سياق المحافل والمنظمات المتعددة الأطراف ومن خلال آليات الدبلوماسية الثنائية التقليدية.

وبالرغم من أن العمل جار في إضفاء اللمسات الأخيرة على بعض صكوك الاتحاد الأفريقي الرامية إلى صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام، فقد أثبتت التطورات الأخيرة أن منطقتنا تزخر بالإمكانيات. وما فتئ موقفنا يتمثل في ضرورة العمل مع مجلس الأمن للاضطلاع بالمسؤولية الجماعية عن تحديد المشاكل ووضع الاستراتيجيات المناسبة لحلها.

لقد كانت الطريقة التي شُكِّلت بها منظومة الأمم المتحدة استجابة مباشرة للتحديات التي واجهناها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تحركا لم يسبق له مثيل نحو نوع من التكافل العالمي، وهو تحرك

يضع أمامنا تحديات جديدة ويستدعي ردودا جديدة. ومن بين تلك الردود حاجتنا إلى تطوير ترتيبات هيكلية تتيح لجميع المناطق أن تشارك مشاركة كاملة في بلورة وتنفيذ الحلول للمشاكل المتصلة بصون السلم والأمن التي نواجهها حاليا. ولقد رأينا تعزيزا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز مؤسستنا المتعددة الأطراف الرئيسية، ألا وهي الأمم المتحدة.

وكان علينا أن نُعَرِّف بشكل جماعي ماهية العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. فالاتحاد الأفريقي يرى نفسه دائما بوصفه معززا لجهود الأمم المتحدة وداعما لها. وأي نهج آخر سيؤدي إلى الاضطراب والفوضى. ولكي تنجح أي منطقة في حل الصراعات، ستكون هناك دائما حاجة إلى نظام متعدد الأطراف قوي يمكنه أن يتصدى للأمن الجماعي لدول العالم كافة. ولذا، يسعدنا أن مجلس الأمن قد انخرط في هذا الحوار. ونأمل أن يساعد هذا الحوار مجلس الأمن على الأخذ بزمام المبادرة مرة أخرى فيما يتعلق بممارسة واجباته وأن يختط لنفسه نهجا أمينا مع ولايته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي ووزير الحكم الإقليمي والمحلي في جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم لإجراء مناقشة تفاعلية حول التآزر والشراكات الضرورية التي يتعين على مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية إقامتها وتطويرها في ضوء التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ووفد بلادي ممتن لبلادكم، سيدي، التي تولت رئاسة المجلس، على إدراج هذه الجلسة، التي تترأسونها شخصيا، في جدول أعمالها.

ويسعدني أن الأمين العام، السيد كوفي عنان، قد حضر معنا في بداية هذه الجلسة اليوم. ونعرب عن تقديرنا لملاحظاته الاستهلالية المُنيرة على نحو خاص. وأرحب برؤساء المنظمات الإقليمية وأشكرهم على الحرص على حضور هذه الجلسة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعترف المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من الميثاق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وصون السلام. ويسعدني أن أنوه اليوم إلى أن المنظمات الإقليمية تريد أن تشارك مشاركة أكبر، وقد أصبحت بالفعل أكثر انخراطا في عمليات منع نشوب الصراع وحفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مناطقها الجغرافية. وقد اعترف الأمين العام بتلك الحقيقة بالصورة المناسبة، ووصفها في بيانه أمام المجلس بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إذ قال: ”وقد اكتسب حفظ السلام خلال هذا العقد بُعدا إقليميا قويا في كل مكان مورس فيه تقريبا“ (S/PV.4081، ص ٣).

وإذ أتكلم الآن بعد الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي، الذي أرحب بحضوره معنا وبإسهامه القيم في هذه الجلسة، سأركز في بياني، إذا سمحتم لي سيدي، على التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

خلال المناقشات المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بشأن الحالة في أفريقيا، اعترف جميع المتكلمين بخطورة الوضع في أفريقيا والحاجة إلى مساعدة أفريقيا في التغلب على مشاكلها الراهنة. وفي حقيقة الأمر، فإن أفريقيا هي المنطقة الأشد تأثرا بالصراعات المسلحة، وقد تأخرت تنميتها كنتيجة حتمية لذلك. لكن أفريقيا تدرك ذلك الوضع ولا تقبله باعتباره أمرا حتميا. وهذا هو السبب الذي جعل أفريقيا تنظم نفسها

بشكل تدريجي للتعويض عن أوجه النقص الاجتماعية - الاقتصادية وضمان صون السلم والأمن في القارة، كما تكلم عن ذلك الرئيس المؤقت للاتحاد الأفريقي لتوه.

وكان إنشاء الجهاز المركزي لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها في عام ١٩٩٣، ثم إنشاء مجلس السلام والأمن في عام ٢٠٠١، استجابة لذلك الهدف. ولكي يعمل هذان الجهازان بفعالية، لما لهما من أهمية أساسية في منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، فإنهما يحتاجان إلى مساعدة من الأمم المتحدة. وينبغي أن توجه تلك المساعدة إلى بناء الثقة وتدريب الأفراد والدعم السوقي المناسب، خاصة في إطار تنفيذ آلية للإنذار المبكر، وبشكل عام، في نشر قوات أفريقية في ميادين الصراع. وبطبيعة الحال، يتطلب ذلك دعما ماليا كبيرا، وهو ما تتوقع أفريقيا من الأمم المتحدة ومن الشركاء الآخرين أن يقدموه.

وخلال الجلسة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في عام ١٩٩٩ بشأن الحالة في أفريقيا، قال الأمين العام، وكان محقا في ذلك تماما:

> "ومن الطبيعي أن يُتوقع للدول الأفريقية أن تضطلع بدور رائد في ساحتها الخلفية، وهي في العديد من الحالات تصدت للتحديات بشجاعة ...
>
> ولكن ليس من الطبيعي، بل ليس من العدل، أن يتوقع من الأفارقة أن يضطلعوا بهذه المهام دون مساعدة." (S/PV.4081، ص ٣)

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مجلس الأمن للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، هو ما يدلل على عزم المجلس على تعزيز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي بغية التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. وتوفر توصيات الفريق العامل هذا مشروعا للتعاون والتنسيق الملائمين.

إن تعيين ممثلين ومبعوثين خاصين من قبل الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي في المناطق التي يعمل فيها مجلس الأمن يشكل خطوة أخرى في هذا الاتجاه. وكان هذا هو الحال مؤخرا في كوت ديفوار والصومال.

ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لجعل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفريقيا أكثر فعالية، ولضمان تنسيق أفضل للجهود دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا هام جدا في ذلك السياق.وكان رأينا دائما أنه ينبغي متابعة هذا الجهد في المناطق الأخرى التي تمزقها الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول. وفي ذهني، بالطبع، وسط أفريقيا. وما سأقوله يكشف عن الحاجة الماسة إلى اتخاذ خطوة من هذا القبيل في تلك المنطقة دون الإقليمية. فسبعة من بين البلدان الأحد عشر في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا تعاني من آلام الصراعات المدمرة. وتعمل هناك خمس من بين بعثات حفظ السلام وصنع السلام أو بناء السلام الاثنتي عشرة في أفريقيا. ومنطقة وسط أفريقيا لديها أيضا ستة من ممثلي الأمين العام الخاصين أو مبعوثيه الخاصين الموجودين حاليا في أفريقيا.

ونظرا لهذه الحالة، أوصى مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى وسط أفريقيا لتقييم الوضع في المنطقة ومجالات وطرق التعاون الممكنة.

وأود أن أشير بإيجاز شديد إلى أن لدى وسط أفريقيا، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجلسا للسلم والأمن تدعمه آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا ولجنة الدفاع والأمن. وتحتاج قدرات هذه الهياكل الجديدة إلى تعزيز من

المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، من خلال برامج تدريب الموظفين والقوات وتقديم المساعدة التقنية والمالية. وهناك حاجة ماسة جدا إلى التدخل لأن منطقة وسط أفريقيا، التي تعاني فعلا من صراعات عديدة، يجب أيضا أن تشارك في الكفاح العظيم ضد الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتداولها. وسنعود إلى هذا الموضوع خلال المشاورات غير الرسمية المبرمجة في ١٧ نيسان/أبريل.

هذه هي التحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص فيما يتعلق بأفريقيا، ولاسيما وسط أفريقيا.

وأود أن اختتم بياني ببعض الأسئلة التي قد لا يُجاب عليها اليوم، ولكن آمل أن يجري ذلك خلال المشاورات التي أشرت إليها.

وأسئلتي الأولى موجهة إلى الاتحاد الأفريقي. ما هي مجالات الأولوية التي تقتضي عملا عاجلا من الأمم المتحدة؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل الأفريقية التي هي قيد نظره؟ ما الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية غير الأفريقية في منع الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين؟

وإذ ننتقل الآن إلى الأمانة العامة، ما هي الحالة فيما يتعلق بفكرة إنشاء مركز اتصال مسؤول عن كل أعمال الأمم المتحدة في أفريقيا، تلك الفكرة التي ظللنا ندعمها دائما؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الكاميرون على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشكركم، سيدي، على ترؤسكم جلسة اليوم.

ونرحب أيضا بالأمين العام كوفي عنان ومشاركة ممثلي المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في هذه الجلسة.

وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في تشجيع تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وجهود الجهتين تكمل بعضها بعضا. ونحن نقدر للرئيس إدراجه جلسة اليوم المفتوحة في جدول الأعمال. ونأمل في أن تؤدي دورها الواجب في تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ونعتقد أنها يمكن أن تفعل ذلك.

لقد بذل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا كبيرة واضطلعا بأدوار هامة جدا في تسوية الصراعات في أفريقيا. وآلية الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها ظلت، منذ بدايتها، تقوم على نحو منتظم بتقييم الصراعات في أفريقيا، واضطلعت بدور لا بديل له في تثبيت استقرار الوضع هناك. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتصديها لمسائل هامة، مثل الحالة في منطقة نهر مانو وتحقيق السلم في كوت ديفوار، اضطلعت بدور هام جدا وحققت نتائج هامة، نشيد بها.

إننا نعتقد أن البلدان والشعوب الأفريقية أفضل من يعرف أفريقيا وأن لها الكلمة الأولى في تسوية المسائل الأفريقية. وينبغي لمجلس الأمن، في تصديه لتلك المسائل، أن يستمع باهتمام إلى آراء الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية والبلدان الأفريقية، وأن يحترمها احتراما كاملا. ويتعين عليه أيضا تعزيز تنسيقه وتعاونه من المنظمات الأفريقية الإقليمية.

وفي هذا السياق، أود أن أعلق على ثلاث نقاط.

أولا، قبل اتخاذ قرارات بشأن المسائل الأفريقية، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل جاهدا على التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأفريقية ذات الصلة حتى يمكن لقراراته أن تعبر بشكل أفضل عن آراء ومواقف تلك المنظمات والبلدان المعنية. وهذا من شأنه تحسين جدوى وفعالية قرارات مجلس الأمن.

ثانيا، اتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى زمام المبادرة واضطلعت هذه الجهات بإجراءات هامة في سبيل معالجة المشاكل القائمة في منطقة البحيرات الكبرى وفي غرب أفريقيا. وأسفرت هذه الإجراءات عن نتائج جيدة جدا. وفي المستقبل، ينبغي لمجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى تنسيق جهودها بأسرع ما يمكن مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بشأن التدابير والإجراءات التي تعتزم اتخاذها. وينبغي لها، إذا أمكن، أن تقدم الدعم والتعاون في الوقت المناسب.

ثالثا، كانت إحدى التجارب الهامة لمجلس الأمن في معالجة الأزمة في سيراليون استنباطه، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نهجا شاملا ومتكاملا لتلك المشكلة. ووجود استراتيجية متكاملة له قيمة مرجعية عالية جدا في معالجة المسائل الأفريقية الأخرى. وينبغي لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إيلاء أهمية كبيرة لهذا الأمر.

وبإيجاز، ينبغي لمجلس الأمن أن يُعطي أولوية لتلخيص خبرته في تعزيز تنسيقه وتعاونه مع المنظمات الإقليمية. وهذا عامل هام جدا، لا يمكن تجاهله، في تعزيز دور الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي معالي السيد إيوانيس ماغريوتس، نائب وزير خارجية اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماغريوتس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، دعوني أهنئكم، على توليكم واجباتكم. وأود أيضا أن أُعرب عن تهانئنا للرئيس السابق، غينيا، على العمل الممتاز المضطلع به.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان التي قبلت بشروط الانضمام إلى الاتحاد – إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا – فضلا عن البلدين المنتسبين بلغاريا ورومانيا، تؤيد هذا البيان.

يعترف الاتحاد الأوروبي بالدور المتزايد الأهمية للترتيبات والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين ويرحب بنظر مجلس الأمن لهذه المسألة.

في السنوات الأخيرة، أنشأ عدد من الترتيبات والمنظمات والوكالات الإقليمية قدرات مؤسسية للإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات من أجل مواجهة انتشار النزاعات الداخلية التي قد تفرض تهديدا على الاستقرار الإقليمي والدولي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا ذلك التطور. ظل الاتحاد منذ ١٩٩٩ يبذل جهودا متضافرة لتطوير قدرته التنظيمية للاستجابة بشكل فعال للتحديات التي تفرضها النزاعات الداخلية. ونسير في هذا المسعى على هدي ثلاثة مبادئ.

أولا وقبل كل شيء الاعتراف بأن المسؤولية الأولية عن صون السلم والاستقرار الدوليين تقع على الأمم المتحدة. ويستهدف الاتحاد الأوروبي عند تطويره قدرة على إدارة

الأزمات دعم مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتلك المسؤوليات كما نعرف جميعا، شاقة. والتصدي لتحديات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها يتطلب طائفة من الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونحن، في الاتحاد الأوروبي، ندرك تلك الحقيقة على وجه خاص. إن التكامل الأوروبي، كونه تأسس كتجربة في منع نشوب الصراعات في أعقاب حربين عالميتين، وقد عقد العزم على منع الحروب الإقليمية في المستقبل، فإنه يجمع دولنا الأعضاء معا بعدد وافر من الطرق.

لهذا، فإن المبدأ التوجيهي الثاني لإدارة الاتحاد الأوروبي للأزمات هو أن إدارة الأزمات يجب أن تتضمن طائفة واسعة النطاق من الأدوات، العسكرية فضلا عن المدنية. وهذا هو السبب في أننا شددنا التأكيد على الجانب المدني كما هو الحال على النطاق العسكري في تحديد المجالات ذات الأولوية والأهداف التي يسهل تحقيقها.

والمبدأ التوجيهي الثالث لاستجابة الاتحاد الأوروبي للأزمات هو أن جهودنا يجب أن تحقق قيمة مضافة حقيقية لإدارة الأزمات الدولية. وجهودنا لتطوير قدرة لا يمكن أن تحقق فوائد إلا إذا أسهمت في جهدنا العالمي الجماعي للاستجابة الفعالة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

إن تلك المبادئ بلورت جهودنا منذ ١٩٩٩. وهي تكمن وراء أربعة مجالات ذات أولوية لقدرة الاتحاد الأوروبي المدنية على إدارة الأزمات، وهي الشرطة، وحكم القانون، والإدارة المدنية والحماية المدنية. وتلك القدرات يمكن أن توضع تحت تصرف عمليات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات أو تحت تصرف عمليات الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكمثال ناجح على التعاون الدولي الذي يسهم نفسه في السلم والاستقرار، يلتزم الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات فعالة داعمة بشكل متبادل والحفاظ عليها مع الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الإقليمية الأخرى في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وهذا يتطلب العمل على الصعيد السياسي فيما يتعلق ببناء قدرات المنظمات الشريكة وعن طريق التفاعل العملي.

وعلى الصعيد السياسي، يجري الحوار مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في طائفة واسعة من الأُطر. ويمكن أن تُثار مسائل السلم والأمن في تلك المناقشات، وإن كان النطاق في حالة المنظمات الإقليمية سيعتمد على الولاية المحددة للمنظمة المعنية.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، لا يزال هناك جانب رئيسي هو الاحتياجات ذات الصلة الخاصة بالمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وحفظ السلام.

وفيما يتصل بالتفاعل العملي، يكثف الاتحاد الأوروبي تعاونه العملي، عن طريق اللجنة الأوروبية، مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، على النحو المتصور في برنامجه لمنع الصراعات العنيفة. وقائمة الأمثلة الممكنة طويلة، تتراوح بين دعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي من أجل تيسير عمل الأمم المتحدة المبكر في الطائفة الكاملة للدبلوماسية الوقائية، إلى تقديم الدعم إلى مختلف المشروعات الإقليمية مثل بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في بوروندي ومبادرة القرن الأفريقي.

وفي ذلك الخصوص، عُقد مؤتمر إقليمي للاتحاد الأوروبي بشأن منع نشوب الصراعات بعنوان ”الشركاء في المنع“ في هلسنغبورغ، بالسويد، في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

وجمع المؤتمر بين الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمناقشة كيفية تقوية القدرات والتعاون لمنع الصراعات العنيفة. وعقد المؤتمر استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة، لتناقش حلقات عمل إقليمية الأبعاد الإقليمية للتعاون في منع نشوب الصراعات. وحضر المؤتمر أيضا مسؤولون رفيعو المستوى من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واستهدف المؤتمر حفز التفاعل المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وأعرب عن إمكانية عقد اجتماعات مماثلة في مناطق أخرى. وأحيلت النتائج التي توصل إليها الرئيس إلى الأمين العام. وستسهم في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وقائمة أدوات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها طويلة – وهي تتضمن التعاون الإنمائي، والمساعدة الخارجية، والتعاون الاقتصادي، وأدوات السياسة التجارية، والمعونة الإنسانية، والسياسات الاجتماعية والبيئة، والأدوات الدبلوماسية مثل الحوار والوساطة السياسيين، والجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات. وفي نهاية المطاف، ستتضمن أيضا الأدوات الجديدة لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

ووفقا لكل هدف من أهدافنا، وضعنا لأنفسنا أهدافا تتحقق بنهاية ٢٠٠٣. وتلك الأهداف تنطوي على أعداد محددة من الأفراد الذين التزمت الدول الأعضاء نفسها بتوفيرهم. وهي تتضمن أيضا أهدافا محددة حتى تتمكن من الاستجابة للأزمات بسرعة.

إن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك هي أول مثال على الإمكانيات العملية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في عمليات إدارة الأزمات. ونحن ملتزمون بالقيام بالمزيد من هذا العمل. وإننا حاليا بصدد استكشاف طرائق للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في المجالات الشرطية والمجالات المدنية الأخرى المتعلقة بإدارة الأزمات. ونتطلع قدما إلى التعاون في المجال العسكري.

إن مسؤولية المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن، عن السلم والأمن مسألة غير قابلة للتجزئة. وبينما يعمل الاتحاد الأوروبي على تعضيد القدرة الإقليمية على بناء السلم فإن الدول الأعضاء فيه تسهم بدرجة كبيرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن طريق الدعم والمشاركة الفعالين في العمليات والأنشطة ذات الصلة في جميع أرجاء العالم ابتداء من البلقان حتى أفريقيا وآسيا. ولدينا الآن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ رجل وامرأة يعملون بجد من أجل السلم في الأمم المتحدة وفي عمليات أخرى بتفويض من الأمم المتحدة. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توفد قوات ومراقبين شرطة مدنية وعسكرية وموظفين مدنيين إلى جميع عمليات حفظ السلام الراهنة التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى المساهمات الكبيرة في الموظفين فإننا نوفر أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع ميزانية عملية حفظ السلام. وهذه الأرقام تتجلى بوضوح في التزامنا القوي والثابت بحفظ السلام بينما نظل منخرطين في الحوار المستمر مع الأمم المتحدة بهدف تعزيز مشاركتنا في عمليات حفظ السلام.

والاتحاد الأوروبي يؤيد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا عن طريق تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجتمع دول شرقي أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

لذلك نحن منخرطون بنشاط في مختلف الأنشطة التي تستهدف تعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا. ونشجع أيضا على إقامة علاقة وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، منها في جملة أمور، الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ونشيد بالجهود الأخيرة التي بذلتها هذه المنظمات في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وهذه الأعمال تتطلب تقييم الاحتياجات وتقاسم المعلومات والتنسيق. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود إدارة حفظ السلام في الأمانة العامة في العمل عن كثب مع جميع الفاعلين في أفريقيا على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وبصورة خاصة على تعزيز القدرات في المساهمة بالقوات وبناء القدرات لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب بالدور النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبالتحديد في مجال اقتسام المعلومات وتعزيز الشفافية وتعبئة الدعم والاتصالات بين المتلقين للمساعدة والدول المانحة للمساعدة، على سبيل المثال في مجال التدريب وتقديم المعدات والإمدادات اللوجستية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة عمل الأمم المتحدة في بناء السلم والذي من شأنه أن يمنع وقوع الصراع ويضمن السلم والاستقرار في المستقبل. وفي هذا السياق نؤمن بشدة بأن المنظمة ينبغي أن تلعب دورا رئيسيا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في العراق وكذلك في غيرها من حالات بعد انتهاء الصراع في مناطق أخرى.

إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أيضا أنه بغية تعزيز نظام الأمن الجماعي المنبثق عن منظومة الأمم المتحدة يجب تعزيز الترتيبات الإقليمية وتعزيز دور الوكالات الإقليمية في منع الصراعات وحلها. وحيث أن هذا يتطلب تعاونا أوثق وأكثر تنسيقا مع منظومة الأمم المتحدة فإننا نرحب بأي تطورات جديدة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب وزير خارجية اليونان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): لقد شرفنا حضوركم يا سيادة الوزير ونود أن نشكرك ونشكر المكسيك على المبادرة التي اتخذتموها. في هذا الوقت العصيب فإن هذه المبادرة ما كان لها أن تجيء في وقت أفضل من هذا. إنها تفتح مرحلة جديدة في عملية مستمرة هدفها هو التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه السلم والأمن الدوليين عن طريق المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إنني إذ أتكلم بعد نائب ووزير خارجية اليونان فإني بالطبع أؤيد كل ما قاله. وبالنظر لتأخر الوقت فإنني أود أن أركز بإيجاز على مجال واحد ذي أهمية خاصة بالنسبة لنا ألا وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات.

إن منع نشوب الصراعات لا ينطوي على المعرفة العميقة بالحالة في الميدان فحسب بل يقتضي أيضا تدخلا مباشرا في أسباب الصراعات التي يمكن لها أن تزعزع استقرار الحالة وتستفز المواجهة العسكرية. ولهذه الأسباب مجتمعة – والأمين العام نفسه قد ذكر أن هذه من بين المبادئ الأساسية العشرة في تقريره في عام ٢٠٠١ – من الهام جدا تضمين استراتيجية للوقاية في جميع سياسات الأمم المتحدة وكذلك في الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية المسؤولة بصورة رئيسية عن منع الصراع والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف مشترك يتمثل في منع وقوع أية حالة قد تنطوي على صراع قصير الأجل أو طويل الأجل.

ونعتقد في العديد من الحالات أن الأداة المثلى للإلمام جيدا بطبيعة الحالة عن كثب في الميدان تكمن في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نفسها. لهذا السبب فإننا نرى أن هناك حاجة إلى أكبر درجة ممكنة من التعاون من جانب الأمم المتحدة وبصورة خاصة مجلس الأمن مع تلك المنظمات من خلال تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل العديدة القائمة حاليا.

لقد تطرق الوزير من فوره إلى المؤتمر الأخير الذي عقده الاتحاد الأوروبي بشأن منع الصراعات. ولن أخوض مطولا في ذلك الموضوع كونه قد تناول تلك الخلفية. بيد أننا نعتبرها مبادرة طيبة قد ربما تصبح نموذجا للمنظمات الأخرى. وقد كانت جديرة بربطها بالعديد من الجهات الفاعلة التي لا غنى عن تعاونها في حل الصراعات.

وفي الجمعية العامة نعمل حاليا على مناقشة عملية منع الصراعات ونأمل أن تكون مناقشة مثمرة. ووفدي من جانبه يؤيد بشدة تلك المناقشة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نرحب بكم شخصيا مرة أخرى في المجلس، ونشكركم وبعثتكم الموقرة على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية، لأنها تأتي في إطار اهتمام بلدكم الصديق، المكسيك؛ هذا الاهتمام المتجذر في عمق التاريخ بهذه المسألة التي تشكل أساس الفصل الثامن والمادة ٥٢ من الميثاق الخاصة بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وبما يتلاءم مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأهمية البالغة لمناقشة هذه المسألة تنبع أيضا من أنها تجيء في مرحلة حاسمة للتطورات الإقليمية، خاصة التطورات على الساحة الفلسطينية، وغزو العراق. فهناك عدوان دائم على الشعب الفلسطيني، وقد ارتفعت وتيرته مع غزو العراق. ودام الصراع العربي - الإسرائيلي عقودا حتى الآن دون أن يرى الحل من قبل المجلس والمنظمة الدولية. والآن نحن أيضا أمام وضع جديد في العراق في غاية التعقيد.

إن هذين المثالين كافيان لإظهار وجود فشل في آليات تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وهما كافيان للدعوة إلى تحسين وتطوير آليات عمل المجلس، وسبل ضبط الأمن والسلم من خلال إعطاء الفرصة لتعزيز وتفعيل آليات عمل المنظمات الإقليمية في الأمن والسلم.

وانطلاقا من هذا الواقع المر في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي مختلف بقاع العالم، فإن سورية تدعو إلى إيجاد شبكة من الآليات تحقق التعاون الدولي الفعال في إطار الأمم المتحدة، وإلى ترك الوسائل التقليدية التي ثبت فشلها حتى الآن، بغية تحقيق مبادئ وأهداف الميثاق ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وبغية وضع حد للإرهاب الدولي بكافة أشكاله، ولا سيما إرهاب الدول؛ ووضع حد لانتشار أسلحة الدمار الشامل بصورة شاملة. ومن خلال إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق المعنية؛ ومن خلال تعزيز الاتفاقيات الخاصة بهذا الشأن؛ وعدم السماح لأية دولة تكون مستثناة من هذه الآليات، وبما يهدد الأمن والسلم. كما نأمل أن تكون المنظمات الإقليمية في وضع أفضل مما هي عليه لإدخال زخم جديد على الشراكة والتعاون بينها وبين الأمم المتحدة من أجل ضمان الأمن والسلم بكافة أبعاده، خاصة في مناخ دولي ثبت فيه عجز مجلس الأمن، ونحن عضو فيه، عن منع نشوب حرب، ومواصلة عجزه عن معالجة غزو لدولة عضو في الأمم المتحدة في الأسابيع الماضية. نأمل أن يستعيد المجلس دوره الحقيقي الفاعل في استخدام الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية منع نشوب الصراعات.

وقد تكلم السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي نرحب به ونشكره على بيانه المسهب والمركز، ولا سيما في إشارته إلى المشاعر والمفاهيم السائدة في المنطقة العربية، والمرارة التي تعتصر في النفس حيال تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. وتحدث مليا عن الدور التعاوني الذي قامت به جامعة الدول العربية دون أن تجد الصدى لدى مجلس الأمن. وإنني أؤيد ما طرحه بالتفصيل حول الشرق الأوسط والعراق.

وبعد الترحيب بكافة ممثلي المنظمات الإقليمية الموجودين معنا اليوم، أود أن أرحب بشكل خاص بممثل الاتحاد الأوروبي الذي تكلم الآن. وأود أن أؤكد أننا نؤمن بالتعاون الوثيق فيما بين المنظمات الإقليمية. ونؤمن بالتعاون العربي - الأوروبي بأبعاده المختلفة، وهو أمر يبعث على الاعتزاز، وكذلك التعاون العربي - الأفريقي، والتعاون العربي مع كافة المنظمات الإقليمية. ونقدر عاليا مشاركة الاتحاد الأوروبي في اجتماعات الجامعة العربية خلال أزمة العراق، وفي مجلس الأمن لدى مناقشة المسألة العراقية، وكذلك اجتماعات الشراكة الأوروبية - وكل ذلك يصب في مصلحة الأمن والسلم الدوليين.

ونعتقد أن هناك ضرورة لتبادل المعلومات بصورة وثيقة بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وضرورة لتفعيل التعاون بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية، ولا سيما حيال المسائل والمشكلات المتشابهة التي تقع في إطار المهام المشتركة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونتفق تماما مع ممثل الاتحاد الأوروبي بأن المسؤولية الأساسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تقع على الأمم المتحدة، وخاصة على مجلس الأمن. ونرحب بما ورد في بيانه حول عزم الاتحاد الأوروبي دعم مجلس الأمن في القيام بتحمل مسؤولياته في إطار الأمم المتحدة. ونود أن ننوه بأن هذا الموقف الأوروبي يحظى باحترامنا، خاصة إثر ما شهدناه مؤخرا من تجاوز هذا المجلس وصلاحياته والقفز على ميثاق الأمم المتحدة في مجال التطورات المتعلقة بالعراق.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي معالي السيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شمباس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الوزير، وبلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وكلنا ثقة بأن المجلس، في ظل رئاسة المكسيك، سيواصل الاضطلاع بدور مركزي في صون السلام والأمن الدوليين في عالم تسوده الاضطرابات. وأهنئ سلفكم على رئاسته للمجلس بكل كرامة خلال شهر صاخب.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لكم - سيدي، للفرصة التي منحت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمشاركة في هذه الجلسة البالغة الأهمية والرفيعة المستوى لمجلس الأمن. ونجد أن موضوع هذه الجلسة "مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين" موضوع أكثر ملاءمة، لأننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون متعاونا بصورة وثيقة أكثر وأكثر مع المنظمات الإقليمية في مواجهة تحديات جديدة معينة للسلام والأمن الدوليين. وبالتأكيد، إننا، في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، نرحب ترحيبا حارا بعلاقة العمل التعاونية هذه مع مجلس الأمن، وإن جاز لي أن أقول ذلك، مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة.

ولهذا السبب سرتنا إقامة مكتب للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا العام الماضي في داكار، السنغال.

وشكل اندلاع عدد كبير من الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في العقد الماضي أو ما يقرب منه

تحدياً رئيسياً. وقد أدت هذه الصراعات إلى إضعاف مؤسسات الدولة الهشة بالفعل، وتسببت في تدهور القدرات البشرية وتآكل المكاسب الإنمائية السابقة. وهناك قاسم مشترك بارز في حالات الصراع هو زيادة تهميش عدد كبير من السكان، معظمهم من صغار السن ونسبة كبيرة منهم غير متعلمين وعاطلون عن العمل، أصبحوا حينئذ متوافرين لكي يجندهم لوردات الحرب أو قادة الفصائل من معدومي الضمير في منطقة دون إقليمية تتضمن كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة.

وقد تصدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لذلك الكم الهائل من الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية –بلدان اتحاد نهر مانو، وغينيا – بيساو، وللأسف كوت ديفوار الآن، التي كانت حتى ذلك الحين واحدة من أكثر البلدان استقراراً ورخاءً في أفريقيا – في سياق آلية الجماعة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن التي اعتمدتها الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وتوفر الآلية تدابير وقائية من قبيل مكتب المراقبة لإعطاء إشارات الإنذار المبكر، ومجلس الحكماء للانخراط في مهمات دبلوماسية وقائية ومراقبة الانتخابات، التي حينما يتم إجراؤها على نحو سيئ أو يتسم بالتدليس، تؤدي عادة إلى أزمات. وقد اعتمدت أيضاً الجماعة بروتوكولاً بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد لتشجيع الدول الأعضاء على بناء ثقافة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الشفاف بوصفها أساساً لأي دولة مستقرة.

وفي مجال حل الصراعات وإدارتها هناك حاجة واضحة وملحة إلى التعاون بين الجماعة والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وحالتا كوت ديفوار وليبريا مثالان في هذا الصدد.

ومنذ نشوب الأزمة في كوت ديفوار، ظلت الجماعة الاقتصادية ودولها الأعضاء منخرطة بنشاط في السعي إلى حل سلمي لهذا التهديد الكبير لسلم واستقرار منطقتنا دون الإقليمية. وأدت الجهود الدبلوماسية للجماعة إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار بين حكومة كوت ديفوار والحركات المتمردة الثلاث – الحركة الوطنية لكوت ديفوار، حركة كوت ديفوار الشعبية للغرب الكبير، وحركة العدالة والسلام – ومهدت الطريق لمفاوضات المائدة المستديرة في ليناس – ماركوسي والاتفاق الذي نجم عنها. ولقد أيد الاتفاق بعد ذلك رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، وهو يوفر إطار عمل لعودة كوت ديفوار إلى السلم والاستقرار الدائمين، وأيدته كذلك هذه الهيئة في قرارها ١٤٦٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ولاستكمال وتدعيم الجهود الدبلوماسية للجماعة الاقتصادية، اتفق أيضاً رؤساء الدول على أن تُنشر في كوت ديفوار قوة من المراقبين العسكريين للإشراف على وقف إطلاق النار ومساعدة عملية السلام كلما اقتضى الأمر ذلك. وأيد أيضاً القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣) القوة التابعة للجماعة الاقتصادية وأذن ببعثتها بموجب كل من الفصل السادس والفصل السابع من الميثاق. وبحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣، كانت القوة التابعة للجماعة منتشرة بالكامل قوامها ٢٨٨ ١ من الأفراد. وتعمل تلك القوة على نحو وثيق في كوت ديفوار مع القوات الفرنسية التي ظلت عامل استقرار منذ اندلاع الأزمة.

إن إقامة حكومة مصالحة وطنية مع المطالب الإضافية الأمنية الشخصية لأعضائها وحتمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودوريات الحدود مع البلدان المجاورة لاعتراض تدفق الأسلحة، تعني الآن وجود حاجة إلى زيادة قوامها ليبلغ ٢٠٩ ٣ من الأفراد.

وقدمت بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة دعماً أساسياً مادياً وسوقياً وفي مجال النقل ومالياً للمساعدة على نشر قوة الجماعة الاقتصادية. ولكن الشاغل الملح الآن هو أن القوة ستنفق كل ما لديها من أموال- حتى بملاكها الحالي ومهمتها الحالية- بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وبالفعل هذه المسالة الملحة والتي تنطوي على تهديد كانت الشاغل الأساسي للاجتماع العاشر لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية المنعقد في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في أبيدجان، كوت ديفوار. وقرر ذلك المجلس الذي يضم وزراء الخارجية في ذلك الاجتماع إرسال وفد من خمسة وزراء من السنغال، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا إلى مقر الأمم المتحدة لمناقشة هذا الأمر مع مجلس الأمن ومع الأمين العام.

وتود الجماعة الاقتصادية أن تعمل مع مجلس الأمن للإبقاء على القوة في مكانها لتمكينها من دعم عملية السلام في كوت ديفوار التي تتطور بشكل مرضٍ وإن كان تطورا بطيئاً.

والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لن تكون قادرة على الإبقاء على قواتها في كوت ديفوار على نفقتها الخاصة، نظراً للوضع المالي الهش في البلدان المساهمة. ولو أبقت الدول على قواتها في كوت ديفوار من دون إمدادات مالية كافية، سيكون هناك خطر كبير بحدوث مشاكل نتيجة لوجود عملية مهلهلة لحفظ سلام مثلما حدث في عدد من البلدان الأفريقية في الماضي.

وقد أظهرت بعثة السلام التابعة للجماعة الاقتصادية حتى الآن أنها قادرة على تعزيز السلام الذي تحقق بالفعل على الجبهة السياسية وساعدت كوت ديفوار في استعادة موقعها الذي تستحقه جيداً ويتصف بالثبات والاستقرار والرخاء. وقد كانت كوت ديفوار طوال أوقات استقرارها ورخائها عاملاً مساعداً للسلام والاستقرار والازدهار لغرب أفريقيا بأسره.

ويمكن لمجلس الأمن بل وينبغي له بالعمل الوثيق مع الجماعة الاقتصادية، أن يقدم الدعم الضروري لاستمرار عمليات بعثة الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار وتجنب أي تداع وشيك للبعثة قد يكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

وفيما يتعلق بليبريا، نود مجرد القول إن استمرار عدم الاستقرار في ذلك البلد يشكل تهديداً للبلدان المجاورة في اتحاد نهر مانو، ولا سيما سيراليون وأيضا كوت ديفوار مثلما تظهر الأحداث الآن في الجزء الغربي من ذلك البلد.

وقد بدأت الجماعة الاقتصادية، بعملها مع فريق الاتصال الدولي لليبريا، مبادرة جديدة لعقد محادثات مباشرة بين حكومة ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لوقف إطلاق النار. ودعا أيضاً وزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية في اجتماعهم الذي انعقد بتاريخ ٧ نيسان/أبريل في أبيدجان إلى عقد مائدة مستديرة لحكومة ليبريا والجبهة وجميع الأحزاب السياسية المسجلة للموافقة على إطار شامل لتحقيق سلام دائم وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة في وقت لاحق من هذا العام. وتود الجماعة الاقتصادية أن ينظر مجلس الأمن في آلية رصد ملائمة لوقف إطلاق النار. وينبغي الآن إنهاء هذه القصة المحزنة لليبريا.

وإنني على ثقة بأن المجلس سيساعدنا في تفادي نهاية حزينة لقصة سعيدة نتيجة بذل الجهود دون الإقليمية لصون السلم والأمن في كل من كوت ديفوار وليبريا على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة.

ولا أكاد أحتاج إلى أن أكرر من جديد فائدة هذه الجلسات المواضيعية لمناقشة المسائل الجوهرية. وتعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السيد إيوانيس مغريوتيس صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد تطرق إلى أمور منها الدور الذي تضطلع به أوروبا في مجال السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في البلقان وفي أفغانستان.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن أوروبا في سبيلها إلى اعتماد سياسة أمنية ودفاعية اقترحتها فرنسا بالاشتراك مع المملكة المتحدة – وهي سياسة نأمل بأن تمكننا من المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نرحب بإقامة الاتصالات المناسبة بين المنظمتين. ونعتقد بأن هذه الاتصالات ستتسع في المستقبل.

وقبل الرد على البيان الذي أدلى به السيد محمد بن شاباس، أود أن أبدي تعليقا عاما على العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وأعتقد بأننا نحتاج إلى كفالة التزام تعاوننا بمبادئ التكامل. وينبغي أن تتدخل كل منظمة أولا وقبل كل شيء في المجال الذي تستطيع فيه أن توفر قيمة مضافة حقيقية. وبالتالي، فإنني أعتقد بأنه ينبغي أن يكون مواصلة زيادة التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية من الأولويات في المستقبل.

ويتعين علينا أن نتفاعل بدرجة أكبر، كما نفعل اليوم بالفعل، ويجب علينا أن نبلغ بعضنا بعضا بالعمل الذي نقوم به. بيد أنه ينبغي ألا ننسى أنه ما كل ناحية من أنحاء العالم مكونة بالطريقة نفسها ولا بنفس الدرجة من الاحترام للمنظمات الإقليمية. ونحن في مجلس الأمن يجب أن نتعامل مع هذا النقص في الاتساق، الذي يعني أنه ليس هناك وصفة وحيدة يمكن تطبيقها في كل مكان. ونعتقد على العكس بأنه ينبغي أن يكون هناك العديد من أشكال التفاعل بقدر ما توجد حالات إقليمية محددة. ونحتاج إلى أن نتحلى بالمرونة والابتكار.

وتوجد معظم المنظمات الإقليمية الفعالة في المجالات التي نعالجها اليوم في أوروبا وفي أفريقيا. ففي أفريقيا، يعتبر اشتراك رؤساء الدول والحكومات في حل الأزمات الإقليمية حاسما بكل تأكيد. وتطرق السيد شاباس إلى كوت ديفوار في وقت سابق ولاحظ أننا، فيما يتعلق بالعمل الذي تم الاضطلاع به قبل اتفاقات ليناس مركوسيس، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكل الأعمال التي تم القيام بها فيما بعد، بحاجة إلى الإشادة بالعمل الذي قام به رئيس جمهورية غانا ولا سيما في تنفيذ اتفاقات ليناس مركوسيس. وقد أتاحت هذه الاتفاقات إحراز تقدم هام، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثليه، الذين اضطلعوا بدور هام جدا في تنفيذ هذه الاتفاقات.

وأود الآن أن أرد بشكل خاص على ما قاله السيد شاباس. وتشعر فرنسا بتعاطف خاص مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بصورة رئيسية لأن تلك المنظمة تضطلع بدور حاسم في منطقة تتسم بالأهمية بالنسبة لنا، وكذلك لأنها اتبعت نفس السبيل الذي اتبعناه نحن في أوروبا. وكانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البداية منظمة اقتصادية، قبل أن تكتسب هوية سياسية، التي أكملتها فيما بعد ببعد سياسي – عسكري.

ولن أتطرق إلى الدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التسعينات في سيراليون

وغينيا – بيساو وليبيريا. واليوم، يعتبر دورها في كوت ديفوار – كما سبق وأن قلت – عنصرا لا غنى عنه لالتزام المجتمع الدولي. وهنا أود أن أرحب جدا بأن هذا الأمر يحدث بشفافية كاملة وفي انسجام مع الأمم المتحدة.

وقد أقر مجلس الأمن، بالاستناد إلى اتفاقات ليناس مركوسيس الولاية التي أنيطت بقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويعد العمل الذي قامت به الجماعة جديرا بالذكر بوجه خاص، لأنه يحدث في كل من مجال الوساطة السياسية ولا سيما من خلال الدور التنسيقي الذي يضطلع به رئيسها وأمينها التنفيذي، وفي مجال نشر القوات الفاصلة وقوات حفظ السلام. وأعتقد بأن هذا السجل يشهد لا على مجرد ما تتسم به المنظمة من نضج فحسب، وإنما يشهد أيضا على وعي مواطني غرب أفريقيا بالأزمات التي تعصف بتلك المنطقة من القارة وبالتحديات التي تقف في وجه الاستقرار الإقليمي.

وأعتقد بأن هذا المثال مثال من الطراز الأول لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ولمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين بصورة فعالة، علينا أن نزيد من تعاوننا في مختلف المجالات. وأود أن أغتنم مناسبة الحوار هذا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأقترح اتباع سبيلين.

أولا، نعتقد بأن من مصلحتنا أن نعزز التعاون بين المنظمات الإقليمية وإدارة عمليات حفظ السلام. وقد رأينا أنه، بالإضافة إلى المشورة القيمة جدا التي يمكن أن تقدمها إدارة عمليات حفظ السلام، فإن المنظمات الأفريقية تواجه أحيانا بعض العناء لدى تحولها من مرحلة إيفاد المراقبين إلى مرحلة تصميم عمليات حفظ السلام. ويعزى ذلك إلى الاحتياجات المالية والسوقية والتخطيطية. وقبل أن يتم الوفاء بوعود المانحين، تشتد حدة الأزمات على الأرض في معظم الأحيان.

ولذلك فإن من المهم اليوم، أن يرقى المانحون إلى مستوى التزاماتهم ويسددوا الأموال التي تعهدوا بها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وقت تقوم فيه الجماعة بمضاعفة جهودها في كوت ديفوار إلى حد كبير.

ويعتبر مشروع القرار المتعلق بكوت ديفوار الذي يجري إعداده في مجلس الأمن مشجعا في هذا الصدد.

ثانيا، أعتقد بأنه قد يكون من المفيد أن نزيد من تعاوننا في مجالات مكافحة المرتزقة والأسلحة الصغيرة. فهذا الموضوع أساسي أبرزته رئاسة غينيا في الشهر الماضي بكل حكمة. وأعتقد بأن مشكلة المرتزقة، التي تؤجج الكثير من الصراعات في العالم وتفاقمها، يمكن التغلب عليها – كما يجري حاليا – من خلال العمل على الصعيد العالمي في مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية وضع القواعد والمحظورات، بالتلازم مع الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الإقليمي والتي ترمي إلى تعزيز الضوابط على الحدود.

هذان هما السبيلان التي وددت أن أذكرهما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهه إليَّ.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم مرة أخرى في المجلس. وأود في البداية أن أشكر الوفد المكسيكي لقيامه بعقد هذه الجلسة العلنية في وقت نحتاج فيه إليها. ثانيا، أود أن أشكر ممثلي مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لما قدموه من مساهمات قيمة لمناقشتنا. وأود أن أشكر بوجه خاص الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد شاباس على بيانه الهام.

ويرى وفدي أن المنظمات التي استمعنا لتونا إلى ممثليها، قد وصلت، بسبب الهياكل التي أنشأها والخبرة التي اكتسبتها، إلى مرحلة تستطيع معها أن تتصدى لمعالجة حالات الأزمات. بيد أن هناك صعوبات. ومن هذه الصعوبات، بطبيعة الحال، الموارد المحدودة المتاحة – المالية والمادية والسوقية. ولنأخذ مثال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كان البيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي زاخرا بالمعلومات في هذا الصدد إلى حد بعيد.

ومنذ أكثر من عقد، ونظرا للحروب الأهلية العديدة التي واجهتها المنطقة دون الإقليمية، ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتخذ خطوات فعلية للتعامل مع هذه الصراعات ولإنهائها. ولقد تم تحقيق نتائج هامة. ولكن إذا نظرنا في الوضع الحالي في كوت ديفوار يجب أن نعترف بأن هناك حاجة ماسة إلى الأموال. وقد سبق لبعض الدول أن بذلت جهودا، نوه بها الأمين التنفيذي من فوره – ويتقدم وفدي بالشكر إليها. ولكني أعتقد أن من المهم أن تحذو دول أخرى حذو الدول التي تصرفت بالفعل.

وأعتقد أنه من المستحسن أيضا التشديد على الامتثال لقرارات مجلس الأمن من خلال التعاون بدلا من المواجهة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة. فمن الطبيعي أن تدافع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أحيانا عن مصالح دولها الأعضاء. ولكن بعض الدول تنتهك قرارات المجلس بشكل منهجي. وأعتقد أن هذا الوضع ليس طبيعيا وينبغي إدانته. ويجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الصدد أن تعمل مع المجلس بشكل وثيق.

وأود أن أستشهد بمثال، بدون أن أخص دولة بالاسم ففي حين تعتبر سلطات دولة أنه من الطبيعي تماما أن تبعث برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تقدم فيها أسبابها لخرق قرارات المجلس، إلا أن ذلك ببساطة أسلوب تسويف يستخدم لتبرير رفضها المنتظم لاحترام مبادئ الميثاق والتزاماتها. وأعتقد أن هذا السلوك يستحق الاستنكار ولا يجوز بأي حال أن تدعمه المنظمات دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بالحفاظ على العلاقات المستمرة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال ممثلي الأمين العام في عدد من الدول الأعضاء، أعتقد أن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ليست لديها أية مشكلات. فلقد رحب الأمين التنفيذي من فوره بافتتاح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار. وحسب علمي، فإن التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك المكتب يزاول أعماله على ما يرام.

كان لدى سؤال، ولكني لن أطرحه، حيث وصف الأمين التنفيذي حالة أفراد قوة الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار. أردت أن أعرف ما هي الخطوات التي يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتخذاها لمحاولة إيجاد حل للمشكلات المالية التي تواجهها الجماعة الاقتصادية. وحيث أنه أجاب على ذلك السؤال في بيانه، فليس هناك ما يدعو إلى طرحه ثانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حيث لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، سأحاول الإيجاز بسرعة شديدة. يعلم المشاركون أن وفد المكسيك عقد هذه الجلسة تحديدا بسبب قلق المجلس إزاء مفهوم الأمن على الصعيد الإقليمي. ولذا فنحن ممتنون لوجود كل ممثلي المنظمات الإقليمية. وأود أن أذكر لأعضاء المجلس بأن نتائج هذه الجلسة سيتم تعميمها لاحقا بحيث نتمكن جميعا من بحثها معا.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٤.